الأمم المتحدة
S/PV.8480

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٨٠**

الجمعة، ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة غيغين	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربورغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيدة بوستمانتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فليبس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩) (S/2019/191)

1906503 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩) (S/2019/191)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى

المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة أنجلينا نياجيما سيمون جيال، مؤسسة منظمة ''استعادة الأمل في جنوب السودان''.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/191، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرر (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني الحضور في المجلس اليوم. لقد حدثت تطورات كبيرة في جنوب السودان في الأشهر الماضية. وأود أن أتناولها وأن أبدي عددا من الملاحظات بشأن الفرص والتحديات التي تنتظرنا هناك.

توسطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في اتفاق السلام الموقع في ١٢ أيلول/سبتمبر، لا سيما من خلال الجهود الجديدة بالثناء التي بذلها جنوب السودان، ولا يزال الاتفاق صامدا. كما أنه يمثل شهادة على الجهود التي تبذلها الأطراف التي نجحت في بناء ما يكفي من الثقة والاطمئنان فيما بينها والتزمت بالعمل معا من أجل تحقيق سلام دائم.

وتجدر الإشارة إلى أربعة تغييرات إيجابية. أولا، يتنقل السياسيون المعارضون من مختلف الأطراف بحرية في المنطقة المحيطة بجوبا دون عقبات ويشاركون في شتى الاجتماعات في إطار عملية السلام. وأود أن أعرب عن تقديري للحكومة على إتاحة الفرصة وتهيئة الظروف الأمنية لحدوث ذلك، وأن أشكر قادة المعارضة على شجاعتهم للعودة والمشاركة في عملية السلام.

ثانيا، لقد عُقد أكثر من ٧١ اجتماعا وجلسات تقارب في جميع أنحاء البلد، جمعت بين قوى وسياسيين من الحكومة ومن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العديد منها. وأصبح الشعور بالحماس لتحقيق السلام واضحا في أوساط السكان.

ثالثا، تضاءلت مستويات العنف السياسي إجمالا إلى حد كبير. وبعبارة صريحة، إن كثيرا من الناس الذين هم على قيد الحياة ربما كانوا في عداد الموتى الآن لولا التوقيع على الاتفاق. والاستثناء من ذلك هو ولاية وسط الاستوائية، حيث أدى القتال بالقرب من ياي بين قوات توماس سيريلو وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى وقوع اشتباكات. ومرة أخرى، تحمل المدنيون في تلك المنطقة أفدح التبعات، حيث تفيد تقارير بوقوع أعمال قتل ونهب واعتداءات جنسية. ولا يُظهر سيريلو أي مؤشر على الرغبة في الانضمام إلى عملية السلام القائمة.

رابعا، للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، يعرب الناس عن الرغبة في العودة إلى ديارهم. وقد عاد بالفعل قرابة ١٣٥ ٠٠٠ لاجئ، بالإضافة إلى العديد من النازحين داخليا الذين أبدوا

رغبتهم في العودة إلى ديارهم. وحتى الآن، فإن الأعداد الفعلية قليلة نسبيا مقارنة بمن يعيشون كلاجئين وعددهم حوالي ٢,٣ مليون شخص و ١,٩ مليون شخص نازحين داخليا في جنوب السودان – وهو رقم يشكل ما يقرب من ثلث السكان. إلا إنه يُظهر اتجاها لدى الناس للسفر في موسم الجفاف – وهو الموسم الحالي – كي يعودوا إلى ديارهم في الوقت المناسب لزراعة المحاصيل في تموز/يوليه.

وهذا هو الجانب الإيجابي. ويكمن التحدي الكبير حاليا في الحفاظ على زخم عملية السلام. فثمة تأخير كبير في تنفيذ الجدول الزمني المحدد في الاتفاق عما كان ينبغي تنفيذه، ولا تزال العديد من الهيئات المنشأة بموجبه تتعامل مع المسائل الإجرائية بدلا من المسائل الجوهرية.

ولا تزال هناك مسائل أساسية يتعين حلها، وقد تم تأجيل الكثير منها ليتسنى توقيع اتفاق السلام. وتشمل هذه المسائل تسوية الحدود ومسألة الولايات وتشكيل قوات مسلحة موحدة لنشرها في جوبا وفي جميع المدن الرئيسية. كما واجهت عملية صياغة الدستور تحديات خلال هذه الفترة.

وتنتهي المرحلة الراهنة من عملية السلام – الفترة السابقة للحكومة الانتقالية – في ١٢ أيار/مايو. واعتبارا من ذلك التاريخ، من المقرر أن تتولى الحكومة الانتقالية المنشطة مهامها ويُفترض أن يكون نواب الرئيس، بمن فيهم النائب الأول للرئيس، رياك مشار، قد اضطلعوا بالأدوار المنوطة بهم.

ماذا يعني هذا؟ إن تعثر عملية السلام سيولد مشاعر الإحباط والغضب، مع احتمال اللجوء مجددا للعنف، وهو ما يمكن أن يناظر ما حدث في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. وهناك البعض ممن يعتقدون أن العودة إلى العنف أمر لا مفر منه ونحن لا نتفق معهم. فالاتفاق يحظى بقبول أوسع نطاقا لدى الأطراف مما حظي به اتفاق عام ٢٠١٥. كما أنه مقبول على نطاق واسع من جانب السكان.

ولدينا نحن أيضا شواغل إزاء عملية السلام، إلا أنها لم تصبح بعد عملية مثالية. ومن جانبنا، تركز الأمم المتحدة الاهتمام والموارد على إنجاح هذه العملية وستواصل القيام بذلك.

وأود أن أشدد على أنه لا توجد خطة بديلة. وليس هناك سوى هذا الاتفاق وهذا الطريق للمضي قدما. وكي تُتاح الفرصة لنجاحه، فإنه بحاجة للدعم.

وقبل عام، لم يكن لدى معظمنا، بمن فيهم أنا، يتصور أننا سنتصل لهذه المرحلة اليوم. وقد أربك ذلك النقاد. بيد أننا وصلنا إلى هذه المرحلة بفضل قيادة الإيغاد وتحفيزها إلى حد بعيد.

والمشاركة الكاملة من جانب الإيغاد، بدعم من جهود الاتحاد الأفريقي، أمر بالغ الأهمية تماما. ولكن الأشهر المقبلة ستكون بنفس صعوبة الأشهر السابقة. وأرحب بمسارعة الإيغاد بتعيين رئيس جديد للجنة المشتركة للرصد والتقييم من أجل المساعدة في توجيه العملية إلى الأمام والتغلب على بعض تلك التحديات.

وما برحت الأمم المتحدة تعمل في شراكة مع الإيغاد وشعب جنوب السودان طوال هذه العملية. ومن خلال مساعيّ الحميدة، قدمنا خبرة فنية محددة وأفكارا وفرصا للعملية – وسنواصل تقديمها – بغية الحفاظ على الثقة والاطمئنان والمضي قدما بشكل كبير في تحقيق السلام. وهو مجال سنرحب فيه بأن تتضمن ولايتنا إشارة أكثر وضوحا إلى قدرتنا على القيام بذلك الدور.

بيد أنه يتعين علينا أيضا أن نعترف بأن المعاناة مستمرة. فلا يمكن لخمسة أشهر من العيش في بيئة أكثر استقرارا أن تتلافى مستويات انعدام الأمن الغذائي أو عدم وجود خدمات صحية أو تعليمية بين عشية وضحاها. ولا تزال هناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية لسد الفجوة لحين الاعتماد على الذات ولتقديم الدعم إلى الراغبين في العودة لديارهم.

ولكن علينا أن نتذكر أن عشرات الآلاف من مواطني جنوب السودان، الشباب والمسنين، لا يزالون على قيد الحياة اليوم بفضل سخاء الدول المانحة والأعمال البطولية من جانب الوكالات الإنسانية. وكثيرا ما ينسى قادة جنوب السودان حقيقة أن دافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم هم من يدعمون بلدهم، أو يعتبرون ذلك أمرا مسلما به.

ففي العام الماضي، قدمت البلدان المانحة دعما منقذا للحياة بقيمة أكثر من بليون دولار، وهو أكثر من ضعف ميزانية دولة جنوب السودان. وقد ساعد ذلك على تمكين الوكالات الإنسانية من تقديم المساعدة إلى ٥ ملايين شخص، أو حوالي ٨٣ في المائة من أولئك الذين كانوا مستهدفين. وحجم المبلغ المستهدف في هذا العام هو ١,٥ بليون دولار للوصول إلى ٥,٧ مليون شخص.

وتتمكن الوكالات الإنسانية إلى حد كبير من التنقل بحرية في أنحاء جنوب السودان. ومع ذلك، فإن هذه الوكالات لم يُسمح لها بالوصول في مناطق محددة، في أماكن مثل ياي، لا سيما عند اندلاع نزاع فيها وحيث يكون المدنيون في أشد حالات ضعفهم نتيجة لذلك.

كما أدت حالات التأخير الحكومية، بما في ذلك في تجهيز الشحنات وبسبب فرض ضرائب، إلى إهدار الوقت وإلى تكبد تكاليف في الأشهر الثلاثة الماضية.

إن السلام ينقذ الأرواح. كما أنه يوفر الأموال.

جنوب السودان بلد ثري يجب ألا يعاني فيه أحد من الجوع.

أعتقد أن مشروع القانون الإنساني غير قابل للاستمرار في نهاية المطاف. ولدينا إحساس قوي بالحاجة إلى تغيير النهج في البلد، لذلك بدأت وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الأشهر القليلة الماضية، بدعم من الجهات المانحة، في التركيز بدرجة أكبر على القدرة على الصمود، التي تعزز زيادة الاعتماد على الذات في المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر استقرارا التي يمكننا العمل فيها. وثمة إمكانية في تلك المناطق للابتعاد عن الدعم الإنساني البحت.

ثانيا، أنشئ صندوق استئماني للتدخل في المناطق التي يتواصل فيها النزاع. ولا يهدف الصندوق إلى تسوية الخلافات بين القبائل المتحاربة فحسب، بل إلى تعزيز الاتفاقات المبرمة بالدعم الاقتصادي والخدمات. ففي موقع واو لحماية المدنيين على سبيل المثال، أرادت قبيلة الفرتيت العودة إلى أراضيها التي أجبرت على التخلي عنها. ومن المرجح أن تكون هناك فرصة أكبر للنجاح إذا أمكن حل الخلافات بينها وبين مربي الماشية في دينكا في المنطقة وإن ارتكز الاتفاق الذي تم التوصل إليه على دعم الإسكان والخدمات الصحية والفوائد لجميع القبائل.

وبفضل اتفاق السلام، تختار بعض الأسر المشردة العودة إلى ديارها وإعادة بناء حياتها. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في مواقع حماية المدنيين من حوالي ٢٠٥ ٠٠٠ إلى ١٩٣ ٠٠٠ شخص في غضون ثلاثة أشهر. وفي واو، تراجع العدد إلى حوالي ١٣ ٠٠٠. وتدعم البعثة عملية العودة. لقد قمنا برحلات متواترة للبحث والاطلاع إذ ننقل الأشخاص بطائرات الهليكوبتر إلى مواقع ليقيموا بأنفسهم ما إن كانت تلك المناطق آمنة للعودة إلى ديارهم. ونتيجة لذلك، قرر العديد منهم المغادرة. وقد غادر المئات موقع حماية المدنيين في بور. وفي حين نقل البعض بطائرات هليكوبتر، نقلنا معظمهم بالمراكب.

وتعمل الوكالات الإنسانية في الوقت الراهن على وضع برامج لدعم الزراعة والتعليم والصحة في المناطق التي يتوقع أن تشهد عودة كبيرة. ويعكف حفظة السلام في البعثة على إعادة تركيز الأولويات من العمليات الثابتة حول مواقع حماية المدنيين إلى تيسير دوريات في المناطق التي من المتوقع أن تشهد عودة المواطنين لزيادة الثقة.

وتدرك البعثة تماما الولاية المنوطة بها في مجال الحماية. وأود أن أكون واضحا تماما – لن نخرج الناس من مواقع حماية المدنيين رغما. لكننا سندعم من يريدون المغادرة لأن عدم القيام بذلك يعني الحكم عليهم بالعيش في المعسكرات. وستظل إجراءاتنا متسقة مع المبادئ الدولية والمبادئ التوجيهية للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المجال الإنساني بأن عمليات العودة يجب أن تكون طوعية وكريمة. والأشهر الثلاثة المقبلة ستكون حاسمة الأهمية. وبعد انقضاء تلك الفترة، سيجعل موسم الأمطار النقل البري مستحيلا في جنوب السودان وستضيع فرصة زراعة المحاصيل، مما سيؤدي إلى التأخر عاما آخر.

يخبرنا الأشخاص أن السبب الرئيسي في ترددهم في العودة إلى ديارهم هو الأمن بالطبع. ولا يزال العنف الجنسي يتسبب في ضرر بالغ يلحق بالنساء والفتيات في جميع أنحاء البلد، وكان آخر تلك الحوادث في ولاية الوحدة الشمالية، حيث أدى تركيز القوات من جميع أطراف النزاع إلى حوادث مروعة. يجب وقف أعمال العنف ولا بد من محاسبة مرتكبيها. وإنهاء الإفلات من العقاب مهمة أساسية من مهام الحكومة وجزء هام من عملية المصالحة والسلام. إن الدور المنوط ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو ردع ومنع وقوع أكبر عدد ممكن من هذه الجرائم المروعة وكذلك رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها علنا، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي، كما فعلنا قبل سبوعين ونصف في بانتيو.

ومن الجدير بالذكر أننا نعمل أيضا مع الحكومات على بناء قدرات النظام القضائي للتصدي لهذه الجرائم. ويشمل ذلك تشغيل نظام المحاكم المتنقلة حيث ينقل المدعون العامون والقضاة إلى المناطق الساخنة مثل بانتيو وملكال للنظر في القضايا. وقد أدى ذلك إلى محاكمة العشرات من الجناة وسجنهم. وفي إحدى الجلسات في بانتيو، على سبيل المثال، أبلغني فريقنا القانوني أن ٤٩ إمرأة اصطففن تحت أشعة الشمس الحارقة لتقديم أدلة في جلسة استماع قبل المحاكمة ضد مجرمين كانوا على وشك المحاكمة. وكانت رغبتهن في تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب مصدر إلهام.

وفي قضية أخرى، دخل أربعة شبان متهمين باغتصاب جماعي لفتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما إلى قاعة المحكمة حيث واجهوا ضحيتهم والشهود. وعلت وجوههم الحسرة والندم بعد أن أدركوا أن ضحية وحشيتهم كانت لديها الشجاعة لتشهد ضدهم مُؤمنةً بأن العدالة ستسود. وأدينوا جميعا وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات واثنتي عشرة سنة. تلك خطوات صغيرة ولكنها خطوات هامة. وفي هذا الشهر، ستفتتح محكمة خاصة مدعومة من الأمم المتحدة في جوبا تتمتع بولاية قضائية على جرائم العنف الجنسي والجنساني.

وفي الختام، لم يتبق سوى ما يزيد قليلا على شهرين على الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، وكان التقدم بطيئا. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. يجب علينا جميعا – الأطراف والجهات الفاعلة ولكن الأهم على الشركاء الإقليميين – دفع عملية التنفيذ نحو الأمام وضمان توفير الموارد الكافية لها. يجب على الحكومة القيام بدورها والمساهمة ماليا.

إن اتفاق السلام أبعد ما يكون عن الكمال ولكنه المتاح لنا اليوم ولن تتاح لنا فرصة أخرى لإبرام أي اتفاق. إن ثمن الفشل لا يمكن تصوره، وفي حين تقع المسؤولية أساسا على عاتق الأطراف النزاع لكننا جميعا نتحمل قسطا منها لنضمن إجراء ما يلزم للمضي قدما معا لجعل الاتفاق واقعا لصالح شعب جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جيال.

السيدة جيال (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير أن توجه إلي الدعوة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في

اليوم الدولي للمرأة. وأود أن أكرس ملاحظاتي اليوم للنساء في جميع أنحاء العالم اللائي يواصلن الكفاح من أجل تحقيق حقوق النساء والفتيات واللائي يعملن يوميا على استعادة السلام في مجتمعاتهن.

أخاطب المجلس اليوم بصفتي مؤسسة والمديرة التنفيذية لمنظمة ”Hope Restoration“ استعادة الأمل في جنوب السودان، وهي منظمة تعمل من أجل حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتقدم الخدمات التي تمس الحاجة إليها للنساء والفتيات اللائي عانين من العنف الجنساني. كما أمثل مجموعة أوسع نطاقا من العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان وأنا عضو في تحالف جنوب السودان للمرأة الذي كان ممثلا في محادثات السلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على المجتمع المدني في جنوب السودان، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، والتي أعتقد أنها تؤدي دورا حاسما في بناء السلام والأمن في بلدنا. كان الاغتصاب الجماعي الذي وقع في بانتيو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عرضا من أعراض مشكلة أكبر بكثير تؤثر على النساء والفتيات في جنوب السودان اللائي يعانين من أعلى معدلات العنف القائم على نوع الجنس في العالم. في ذلك السياق يعمل المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء عبر جنوب السودان بلا كلل لتقديم بعض أهم الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة. وتعمل تلك المنظمات على الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس وحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتهيئة أماكن ملائمة للمرأة التي تقدم خدمات مثل الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة التي تدر الدخل. ولأننا نوظف موظفين المحليين، يمكننا العمل في أجزاء من البلد يصعب الوصول إليها. نعمل طوال موسم الأمطار. ونبقى ونقدم الخدمات لمجتمعاتنا المحلية حتى خلال استمرار القتال من حولنا، وسنظل موجودين حينما تغادر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

بيد أننا نكافح لنعمل حينما نفتقر إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بأعمالنا ولمواصلة توفير هذه الخدمات المنقذة للحياة لمجتمعاتنا التي عانت من عقود من الصراع. في جنوب السودان اليوم، هناك منافسة شديدة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على الموارد الإنسانية. يذهب الجزء الأكبر من التمويل إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والجزء الأصغر إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية. وداخل المجتمع المدني الوطني، يذهب الجزء الأصغر بكثير من التمويل إلى المنظمات التي تقودها النساء. لا يمكننا بناء مجتمع مدني قوي وحيوي في جنوب السودان في ظل تلك القيود وبدوننا ستتبدد آمال مجتمعاتنا في إحلال سلام دائم.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حصلت منظمتنا، ”منظمة استعادة الأمل“، على منحة من الصندوق الإنساني في جنوب السودان لإنشاء مركز مناسب للمرأة والفتاة في لير، حيث قدمنا برامج لضحايا العنف الجنساني. وفي غضون أشهر من الافتتاح، فوجئنا بعدد النساء اللاتي بدأن في زيارة المكان. وفي خضم إقامة علاقات من الثقة مع الأخصائيات الاجتماعيات والمستشارات، بدأ العديد منهن في الإفصاح عن قصصهن.

لقد فوجئنا أكثر عندما علمنا بأن ما يقرب من نصف هؤلاء النساء هن من الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس؛ وقد عانى البعض منهن من حالات اغتصاب متعددة.

بدأنا في تقديم خدمات الدعم الطبي والنفساني والاجتماعي التي لم يحصل عليها معظم هؤلاء النساء من قبل. بالنسبة لي، كان ذلك هدفنا، إنه يتمثل في مساعدة مجتمعنا على التعافي. ولكن بعد ذلك، في وقت مبكر من عام ٢٠١٩، فقدنا تمويلنا. يمكن للمرء أن يتصور ما كان يتعين على موظفينا أن يقولوا لهؤلاء النساء في لير، أي أن النافذة التي تنطلق منها المساعدة ستغلق في ١ آذار/مارس، أي بعد ستة أشهر فقط من فتحها. كيف يمكن للمرء أن يقول لمن تعرضن إلى أعمال عنف مروعة

أنه لم يعد بإمكانه مساعدتهن؟ أنه أمر محبط للغاية، ولكن لا يمكننا أن نفقد الأمل. ولا يمكننا أن نفعل ذلك لأننا نعرف أن هؤلاء النسوة يعتمدن علينا لكي نستمر في النضال من أجلهن.

مما يُثلج الصدر ويزهو به الفؤاد أن خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام أعطت الأولوية للبرامج المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. وينبغي أن يتيح ذلك للمنظمات المحلية التي تقودها المرأة، مثل المنظمة التي أنتمي إليها مزيدا من الموارد لتوفير الخدمات الأساسية. ومن المشجع أيضا أن مارك لوكوك، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أعلن مؤخرا بأنه سيستعرض الأموال المجمعة لدى الأمم المتحدة للتأكد من تخصيص المزيد من الأموال للمنظمات المحلية التي تقودها المرأة. وهذا يدل على أن المزيد من القادة في منظومة الأمم المتحدة يقدرون العمل الذي نقوم به، أي ملء بعض من أكبر الثغرات في الاستجابة الإنسانية والاضطلاع بذلك من خلال برامج فعّالة من حيث التكلفة، وهي برامج تحدث فرقا حقيقيا في مجتمعاتنا المحلية. نحن أفضل العاملين في المدينة من حيث القيمة.

فماذا يعني ذلك بالنسبة لمجلس الأمن في الوقت الذي ينظر فيه أعضاء المجلس في الخطوات المقبلة في جنوب السودان وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؟

أولا، يعني ذلك إدراج المنظمات غير الحكومية المحلية في جنوب السودان، لا سيما المنظمات التي تقودها النساء، في ولاية البعثة. نحن لسنا موجودين هناك، وهذا يحتاج إلى تغيير. ولا بد من اعتراف عاجل بأننا لا نستطيع تلبية الاحتياجات الإنسانية، أو إعادة بناء المؤسسات، أو تشكيل حكومة جديدة من دون التصدي للإجحاف المتأصل بين الجنسين في مجتمع جنوب السودان. ويجب إشراك المرأة في المناقشات المتعلقة بمستقبل بلدنا. لدينا في جنوب السودان نساء موهوبات ومصممات وحالمات. ونحن على استعداد لملء حصة ٣٥ في المائة من النساء في الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل الصراع في جمهورية جنوب السودان، ولكن لكي نفعل ذلك، نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي والمجلس.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أكثر بكثير من مجرد جلوس المرأة على الطاولة. فالأمر يتعلق بكون المرأة تقوم بدور رئيسي في جميع مناحي السلام والأمن، بما في ذلك في بداية حالة الطوارئ، وطوال الأزمة، وعند إعادة بناء مجتمعاتها بعد انتهاء الصراع. وبغية إحداث فرق حقيقي والوقوف على نطاق الاحتياجات الماسة في جميع أنحاء جنوب السودان وتلبيتها، تحتاج المنظمات غير الحكومية المحلية، ولا سيما تلك التي تقودها النساء، إلى دعم مالي أكبر للعمل على أساس أكثر استدامة وإلى توسيع نطاق عملها.

ولا توجد إصلاحات مختصرة إذا كان المرء جادا في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. نحن بحاجة إلى تمويل في الأجل الطويل، ويجب أن نكون قادرين على توفير الخدمات التي تمس الحاجة إليها. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن معظم الناس غير موجودين في مواقع حماية المدنيين. ونحن نعلم أن المراكز الجامعة للخدمات تعمل في جنوب السودان. ونحن بحاجة إلى القدرة على تقديم المزيد منها إلى مجتمعاتنا المحلية. أعني بذلك المكان الذي يمكن فيه للمرأة أن تأتي للحصول على الخدمات الطبية والقانونية وتطوير المهارات حتى تتمكن من كسب الدخل. فمن المجدي أن تتمكن من القيام بكل ذلك في مكان واحد.

عند تجديد ولاية البعثة في الأسبوع المقبل، أحض مجلس الأمن على تقديم طلب مباشر إلى المانحين الدوليين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني للعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية في جنوب السودان. ونحن بحاجة إلى الدعم من البعثة والمنظمات غير الحكومية الدولية في اضطلاعنا بنصيب أكبر بكثير من العمل الإنساني. ومن المهم جدا أن نعمل على توسيع نطاق العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية

للمساعدة في حل النزاعات داخل مجتمعاتنا وفيما بينها بطرق لا تنطوي على العنف، أو ولا تقوم تلك المجتمعات بالإغارة على ماشية بعضها البعض، أو خطف النساء والفتيات. هذه الجهود الشعبية حاسمة إذا أردنا أن نبني مجتمعات أكثر أمنا، وأن نحافظ على السلام في جميع أنحاء البلد. والنسبة لي، فإن هذا النوع من الشراكة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمانحين والبعثة والمجتمع الإنساني الدولي كان واحدا من الحلقات الهامة المفقودة في جنوب السودان. واعتقد أن الشراكة ستعمل على نحو أفضل إذا كان لدينا فهم أوضح للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات واحتياجاتهن.

هذا يقودني إلى توصيتي النهائية وإلى عنصر رئيسي آخر مفقود في جنوب السودان، أي المشاركة الفعّالة مع المجتمعات المحلية السودانية الجنوبية. لا يتعين علينا فقط التشاور معها، بل علينا إلى الاستماع إليها. وعندما نعرب عن القلق إزاء تصاعد التوترات أو الحاجة إلى الخدمات، فإننا نتكلم عن موقف مستنير نحو المعرفة المحلية. تلك هي مجتمعاتنا. ونحن نفهم التعقيدات التي تقض مضاجع مجتمعاتنا، سواء أكانت مظالم قبلية تاريخية أم منازعات حديثة على الأرض أو الماشية، لأننا نعيش هناك.

في الختام، أود أن اترك رسالة واحدة واضحة جدا لدى المجلس. في داخل المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان، هناك ثروة من الإمكانات غير المستغلة. والعنصر الرئيسي لإطلاق العنان هذه الإمكانية يكمن في إيجاد طرق أفضل للعمل معا. وبوصفنا منظمات غير حكومية محلية، فإننا على استعداد للعمل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي ستُشكل قريبا، ومع البعثة، ومع المجتمع الإنساني الدولي ومع المانحين. أني أتطلع إلى بناء تلك الشراكات والعمل مع الرجال والنساء في جميع أنحاء البلد لبناء جنوب سودان مسالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): اشكر السيدة جيال على إحاطتها الإعلامية.

اعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص شيرر والسيدة جيال على إحاطتيهما الإعلاميتين عن آخر التطورات على ارض الواقع في جنوب السودان.

يصادف اليوم الدولي للمرأة، يذكرنا هذا اليوم بسبب رئيسي وهو أن محادثتنا بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مهمة جدا. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز مستقبل أفضل للملايين من النساء في جنوب السودان اللاتي يواجهن مستويات مذهلة من العنف الجنسي لا ينقطع.

بعد خمسة أشهر من الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ما فتئت الولايات المتحدة متيقظة لتنفيذ الأطراف لالتزامها وفي نهاية المطاف إنهاء حالة العنف وعدم الاستقرار المروعة التي ابتُلي بها جنوب السودان لفترة طويلة جدا.

فمن ناحية، تشجعنا الأنباء التي تفيد بأن وقف إطلاق النار يسود معظم أنحاء جنوب السودان. وعلى الصعيد المحلي، انخرط القادة العسكريون المتحاربون سابقا في احتفالات السلام. ومما يثلج صدرنا أيضا أن نشهد تقاربا بين الحكومة وأحزاب المعارضة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك اتخاذ طائفة متنوعة من تدابير بناء الثقة التي أشعلت المزيد من النشاط الاقتصادي.

من الناحية الأخرى، تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء الافتقار الظاهر إلى الالتزام السياسي من جانب جميع الأطراف على الصعيد الوطني بالتنفيذ الكامل لجميع بنود الاتفاق. وثمة مثال صارخ على ذلك وهو قيام مسؤولين حكوميين في كانون الأول/ديسمبر، بالاعتداء على أعضاء فريق رصد وقف إطلاق

النار والترتيبات الأمنية الانتقالية التابع للألية واحتجازهم وإساءة معاملتهم، مما يشكك في التزام الحكومة بعملية السلام. وهذه الإجراءات تتخذ ضد الأفراد والمؤسسات الذين يساعدون في تنفيذ الاتفاق، إنه عمل مريع.

نشعر بالجزع أيضا حيال استمرار العنف من جانب جميع الأطراف بالقرب من ياي، مما أدى إلى تشريد جماعي للسكان، وقتل المدنيين، مما يستدعي العمل بسرعة لتقديم المساعدة الإنسانية. ويمثل العنف انتهاكا صارخا لاتفاق وقف الأعمال القتالية والاتفاق الذي أعيد تنشيطه. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال العسكرية الآن. وتشعر الولايات المتحدة بالانزعاج إزاء التقارير التي تفيد بأن حكومة جنوب السودان تواصل تجنيد الشباب بصورة غير مشروعة في الخدمة العسكرية. وهذا أيضا يجب أن يتوقف. أما وقد خبرنا أن اتفاقات السلام السابقة في جنوب السودان لم يكتب لها الدوام، وإن البلد انتكس إلى الصراع وعدم الاستقرار، فإن الولايات المتحدة وبقية أعضاء المجلس، وأبناء شعب جنوب السودان يتوقعون جميعا أن يبدي قادة جنوب السودان التزاما واضحا بتنفيذ الاتفاق بالقول والفعل.

من الخطوات الأساسية والقوية التي ينبغي أن تتخذها الحكومة استخدام مواردها الخاصة لدعم السلام بدلا من الحرب والفساد. وينبغي للحكومة أن تستغل عائداتها النفطية المتزايدة بطريقة شفافة لدعم تنفيذ الاتفاق وتقديم الخدمات إلى أبناء شعب جنوب السودان، الذي يعيش العديد منهم على شفا المجاعة مرة أخرى. وبانعدام هذه الشفافية، لا يمكن لقادة جنوب السودان أن يتوقعوا من المجتمع الدولي أن يقدم دعما ماليا كبيرا لتنفيذ اتفاق السلام.

إن الالتزام بالاتفاق ليس مسألة مالية فحسب. بل هناك خطوات واضحة وفورية يمكن أن تتخذها الحكومة وأحزاب المعارضة لتأكيد التزامها بشعب جنوب السودان وبالاتفاق. وتشمل هذه الخطوات التزام كامل بوقف إطلاق النار، واتخاذ إجراءات ضد العنف القائم على نوع الجنس، والكف عن عرقلة رصد وقف إطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وإنهاء الضرائب والرسوم غير المناسبة المفروضة على عمال الإغاثة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وإنشاء المحكمة المختلطة للاتحاد الأفريقي، وفتح المجال السياسي أمام المعارضة السلمية.

وكما شهد جنوب السودان خلال اندلاع أعمال العنف عام ٢٠١٦، فإن تحقيق السلام والأمن في جوبا أمر بالغ الأهمية لتوطيد أي اتفاق للسلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على الحكومة أن تسمح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالوفاء بولايتها المتمثلة في توفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها وفي أجزاء أخرى من جنوب السودان. لا يمكن أن تستمر الانتهاكات المتكررة لاتفاق مركز القوات من جانب الحكومة من خلال العمليات المُبَالَغ بها لمنح التصاريح وإقامة حواجز الطرق المرتجلة. وتناشد الولايات المتحدة الحكومة تمكين البعثة من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها دعما للاستقرار في جوبا.

ليس هناك مؤيد لشعب جنوب السودان أكبر من الولايات المتحدة. ونود أن نرى عملية السلام هذه تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد على المدى الطويل. في عام ٢٠١٨، قدمت الولايات المتحدة لجنوب السودان مبلغ ٨٤٥ مليون دولار، ذهب الجزء الأعظم منه لدعم أشد أفراد شعب جنوب السودان ضعفا، الذين تحملوا العبء الرهيب لهذا النزاع. لقد تبرعنا بأكثر من ٣,٧ بلايين دولار لجنوب السودان منذ أن نال استقلاله عام ٢٠١١، لكن وكما أعلنا في العام الماضي، فإن مساعداتنا ليست أبدية. إن العائد المتوقع من المساعدة الحالية وأي مساعدات مستقبلية هو أن تتحمل الحكومة وأحزاب المعارضة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان وعن رفاه شعبه. ومن شأن ذلك أن يساعد على

استعادة ثقة شعب جنوب السودان والمجتمع الدولي في مستقبل جنوب السودان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أهنئكم شخصياً، سيدتي الرئيسة، وجميع الموظفات في الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وتكريما لهذه المناسبة الرائعة، فقد جلب زملائي لكم الورود، تماشيا مع التقاليد الروسية.

ومن الأمور ذات الدلالة الرمزية الكبيرة أنه يقال إن هذه المناسبة قد ولدت هنا في نيويورك عندما خرجت النساء للاحتجاج والمطالبة بالمساواة مع الرجال في ٨ مارس عام ١٨٥٧. أما عن المناسبة نفسها، ربما علينا أن نشكر زملاءنا الألمان وصديقي كريستوف هويسغن شخصياً، الذي اقترحت مواطنته كلارا في عام ١٩١٠ الاحتفال بهذه المناسبة. منذ أمد بعيد، ما فتئنا نكرس دوما قدرا كبيرا من الاهتمام بالنساء ورعايتهن، وقد احتفلنا للمرة الأولى بهذه المناسبة في عام ١٩١٣، بينما أصبح بلدنا بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ رائدا حقيقيا للحركة النسائية. وقد أعلنّا ٨ آذار/مارس عطلة على الصعيد الوطني في عام ١٩٦٥، وبعد ذلك واصلت بلدان الاتحاد السوفياتي جهودها الرامية إلى تحسين وضع المرأة، وفي عام ١٩٧٥، كما نعلم، بدأ الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في الأمم المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، تم إنجاز الكثير في روسيا وفي جميع أنحاء العالم لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق حقوق المرأة وفرصها. وبطبيعة الحال، لا يزال يتعين عمل الكثير. وستواصل روسيا جهودها الرامية إلى تحسين وضع المرأة وضمان مساواة حقوق المرأة وفرصها مع حقوق الرجال وفرصهم. لكن في الوقت نفسه، نحن نقدر النساء لأنوثتهن وحنانهن، ونحن لا نحاول أن نتنافس معهن في هذين المجالين. المجتمع الروسي مبني تقليديا على الوئام بين الجنسين وتكاملهما المتبادل.

لكن ينبغي أن أنتقل إلى موضوع جلسة اليوم. نود أن نشكر ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة أنجيلينا جيال، التي أود أيضا أن أهنئها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، على إحاطتيهما بشأن الحالة في جنوب السودان والتقدم المحرز في عملية السلام هناك.

إذا نظرنا إلى العام الماضي، نعتقد أن أهم حدث كان توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومن المهم أن الأطراف في جنوب السودان قد أبدت الاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية والرغبة في تسوية منازعاتها. نحن نرحب بالتقدم الكبير الذي نشهده في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وفي هذا الصدد، ننوه بتشكيل وإطلاق الهياكل والآليات المنصوص عليها في الاتفاق. ويسرنا أنه منذ توقيع الاتفاق المنشط حدث انخفاض كبير في مستوى العنف وكذلك في عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان في جنوب السودان. وقد أعرب عدد متزايد من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا عن الرغبة في العودة إلى مساكنهم الدائمة. ونعتقد أن كل ذلك يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة والتفاعلات فيما بين الأطراف المتنازعة على أرض الواقع. ومن الجدير بالذكر أنه بفضل الظروف الأمنية التي هيأتها السلطات، بدأ السياسيون المعارضون بالفعل العودة إلى العاصمة والتحرك بحرية. ونلاحظ أيضا أن زعيم المعارضة رياك مشار قد أعلن عن عزمه العودة إلى جوبا في المستقبل القريب.

ونحن نشارك في النداء الموجه إلى الأطراف في جنوب السودان لكي تضفي أخيرا الطابع الرسمي على الترتيبات المتعلقة بالمسائل الأمنية واستكمال عملية تعديل الدستور. ونعتقد أن وفاء الأطراف التام والكلي بالالتزامات التي تعهدت بها وحده سيمكن من تعزيز الثقة المتبادلة ويحول دون أي تكرار للأخطاء التي ارتكبت في الماضي خلال التسوية في جنوب السودان.

ونود مرة أخرى أن نشيد بالبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تنسيقها لجهود الوساطة، التي أطلقت

من خلالها عملية التفاوض وكفلت عملية المفاوضات المثمرة التي عقدت في الخرطوم في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، فضلا عن التوقيع على الوثائق الحيوية لعملية السلام. ونقدر كثيرا المساهمة الشخصية لرئيس السودان عمر البشير في إنجاز اتفاق السلام. ونلاحظ أن الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة قد واصلت الحفاظ على نهج موحد للتسوية في جنوب السودان، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل عملية السلام.

نحن لا نتشاطر رأي عدد من الزملاء، الذين يزعمون أن التقدم الملموس في التسوية يعزى جزئيا إلى الزيادة في ضغط الجزاءات على جمهورية جنوب السودان وفرض الحظر على الأسلحة. ينبغي للمجلس ألا يعزي الفضل لنفسه في نجاح الوسطاء الإقليميين، الذين، بالمناسبة، كانوا ضد فرض جزاءات إضافية على الأطراف في جنوب السودان. ونحث الجميع على مواجهة الحقيقة، وهي أن الحظر المفروض على الأسلحة هو في الواقع الذي منع المنظمات الإقليمية من توفير استجابة مرنة بمساعدة مبادراتها في مجال الأمن.

ونرحب برغبة الجهات الضامنة للاتفاق في المساعدة على تنفيذ اتفاقات السلام من خلال وحدات وطنية تمثل السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال في قوة الحماية الإقليمية. ونعتبر هذا تطبيقا فعليا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، ومثالا على إمكانية التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ونحن على استعداد للنظر في الاقتراحات الموضوعية بشأن قوة الحماية الإقليمية بعد أن تتوصل الأطراف في جنوب السودان إلى اتفاقات ملموسة بشأن المسائل الأمنية. ويؤيد الوفد الروسي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونحن على استعداد للعمل بصورة بناءة بشأن نص مشروع القرار ذي الصلة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن زملائي، أود بدوري أن أبدأ بالإحاطة علما باليوم الدولي للمرأة. وأود أن أعرب عن امتناني لزميلي الروسي لذكره كلارا زيتكين، التي أنشأت الحركة.

وأعتقد أنه من المناسب تماما أن نناقش بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحالة في جنوب السودان اليوم،لأن حالة المرأة هناك لا تزال كابوسا. ونرى أن دور المرأة لا يقتصر على مجرد الأنوثة والحنان فحسب، لكنه يشمل أيضا التركيز على القيادة والمساواة في الحقوق والحماية. ومستشار ألمانيا امرأة وكذلك وزيرا الدفاع والعدل لدينا. ولعل كلارا زيتكن ستكون يوما ما ناجحة في روسيا ويكون رئيسها امرأة أيضا.

أود العودة إلى المسألة البالغة الخطورة المتمثلة في المستوى المروع للعنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان. في حالة واحدة فقط، وقعت في بانتيو ١٣٤ حالة اغتصاب مبلغ عنها. وما سمعناه اليوم، بطبيعة الحال، أمر إيجابي للغاية، مع صمود ٤٩ امرأة واتخاذهن قرارا بالإدلاء بشهادتهن.

وأعتقد أن المساءلة وتحقيق نتائج كانا بمثابة إشارة جيدة للغاية. وبالطبع، يشكل ذلك جزءا من المطلوب فحسب، إذ يجب أن نواصل بذل جهودنا وأن نقوم بالمزيد. وقد شاركت ألمانيا وبيرو في الاسبوع الماضي، جنبا إلى جنب مع المملكة المتحدة، في رئاسة الاجتماع الأول لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي عقد بشأن الحالة في جنوب السودان. وكان الاجتماع بمثابة رسالة هامة من جانب مجلس الأمن لأنه فريق خبراء غير رسمي تابع للمجلس.

واسمحوا لي أن أكرر ما أعتقد أنها عناصر مهمة. فيما يتعلق بالمساءلة، فإن مبادرة المحاكم المتنقلة جيدة للغاية، ولكن يتعين القيام بالمزيد. وينص اتفاق السلام على إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وفيما يتعلق بمسألة المشاركة، أتفق تماما مع الملاحظات التي أبدتها السيدة أنجيلينا جيال، التي تحدثت في وقت سابق باسم المجتمع المدني. فمشاركة المرأة مهمة، ولكنها ليست المشاركة التي تعني مجرد الجلوس على الطاولة، بل يتعين أن

تكون مشاركة تكفل أيضا أن يتم الاستماع إليها وإلى مشورتها. ولا يكفي أن تتاح لها فرصة المشاركة، بل يجب أن تكون المرأة جزءًا من العملية. ويحدد اتفاق السلام حصة تمثيل المرأة بنسبة ٣٥ في المائة ولكن ذلك لم يتحقق بعد. وأعتقد أنه ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة أقوى للمرأة. وأتساءل لماذا حُددت النسبة بـ ٣٥ في المائة فقط. فالنساء يشكلن ٥٠ في المائة من السكان في جنوب السودان، وبالتالي، يتعين تمثيل المرأة بنسبة ٥٠ في المائة في الجانب الحكومي وفي الجماعات الأخرى.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أعتقد أن حماية المدنيين يجب أن تكون في صلب عملها. فقد اضطر ما مجموعه ١,٨ مليون شخص أو أكثر إلى الفرار. وهم ثالث أكبر مجموعة من اللاجئين بعد لاجئي سورية وأفغانستان، وهم بحاجة إلى الحماية. كما ينبغي للبعثة أن تركز على حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني.

وأود أن أشيد بالممثل الخاص شيرر وبعمله ومشاركته وتفانيه، وكذلك بجميع أفراد حفظ السلام. ونعتقد أن ثمة حاجة لبقائهم. وينبغي أن تسترشد الولاية بتوصيات الأمين العام، ويتم احترام الولاية حتى الآن. وحرية التنقل لعناصر البعثة مكفولة. وفيما يتعلق بملاحظات السيد شيرر عن الدعم وزيادة مشاركة بعثة الأمم المتحدة في عملية السلام، فقد ساهمت ألمانيا بمبلغ ٥ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ، ونطلب من الوفود الممثلة حول هذه المائدة المساهمة فيه.

لقد قلت إن حماية المدنيين مهمة، وأجد أنه من المشجع للغاية أن هناك الآن حملة لتحفيز المدنيين على ترك مواقع حماية المدنيين، والسيد شيرر محق تماما. فالمستقبل ليس في مواقع حماية المدنيين، بل يجب أن يعود اللاجئون بطريقة آمنة وطوعية وكريمة واستنادا إلى قرارات مستنيرة. والدعم الذي تقدمه البعثة من أجل منحهم فرصة لرؤية المكان الذي يجب أن يذهبوا إليه هو دعم مثالي. وينبغي تقديم هذا الدعم أيضا في ميانمار، وينبغي أن يستمر كمهمة رئيسية تؤديها البعثة.

وفيما يخص تنفيذ اتفاق السلام، لا يمكنني إلا أن أكرر ما قاله زميلنا الأمريكي، السيد كوهين، للتو بشأن أن الالتزام باتفاق السلام يجب أن يكون قويا للغاية. ويجب أن تمسك الحكومة بزمام الاتفاق. كما يجب على الحكومة أيضا تخصيص أموال في ميزانيتها لتنفيذ الاتفاق. ويجب عليها أيضا دعم وقف إطلاق النار وإنشاء المحكمة المختلطة. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها زميلنا الروسي، أعتقد أنه من المهم أن تكون المعارضة الآن في جوبا، رغم أن رياك مشار لا يزال غير موجود هناك. وأعتقد أن أقوى زعيم للمعارضة، وهو نظير للرئيس، يجب أن يكون حاضرا في جوبا.

أخيرا وليس أخرا، أود أيضا أن أكرر ما قاله زميلي الأمريكي فيما يتعلق بالأطفال في حالات النزاع. فقد تم إنقاذ بعضهم من الميليشيات، ولكننا نسمع الآن عن تجنيد بعضهم مرة أخرى. ويجب أن يتوقف ذلك. ويجب أن نمنع انخراط الأطفال في النزاع المسلح.

السيدة فيليبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة جيال على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أود اليوم، في ذكرى اليوم الدولي للمرأة، التركيز على الأثر المدمر الذي خلفه النزاع في جنوب السودان على النساء والفتيات. فخلال خمس سنوات من القتال، أودى النزاع بحياة ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتسبب في ترك ٤,٣ مليون شخص لمنازلهم وأصبح ١,٤ مليون شخص على حافة المجاعة. وكما سمعنا من السيدة جيال، غالباً ما تكون النساء والفتيات هن اللائي يتحملن وطأة العنف. وتعرضت نساء، بمن في ذلك نساء في الستينات من أعمارهن وفتيات لا تتجاوز أعمارهن

ثماني سنوات، لأعمال وحشية تتمثل في الاغتصاب والاعتداء الجنسي. ومع ذلك، ورغم الرعب الكبير، لا تتم محاسبة الجناة مراراً وتكراراً. ويقود هذا الإفلات من العقاب إلى حلقة من أعمال العنف.

وعلى الرغم من التوقيع في شهر أيلول/سبتمبر على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان والتراجع الجدير بالترحيب في أعمال العنف السياسي، فقد حدث تصاعد مثير للقلق في أعمال العنف بين القبائل والعنف الجنسي. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء تقارير الأمم المتحدة الأخيرة التي تحذر من تطبيع واستمرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يرتكبه المقاتلون من جميع الأطراف، بما في ذلك جماعات الميليشيات المسلحة التي تم حشدها واستخدامها من قبل الأطراف في الهجمات الأخيرة، وهو ما يحدث غالبا بتشجيع من القادة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ورغم النداءات الموجهة إلى حكومة جنوب السودان لاتخاذ إجراءات لتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم، فإن ذلك لم يحدث. وبدلاً من ذلك، تعرضت بعض المنظمات التي تقدم الدعم للضحايا للهجوم من قبل الحكومة في بعض الحالات. ولا يمكننا قبول ارتكاب مثل هذه الأعمال الوحشية ضد الأمهات والأخوات والبنات. ولا يمكننا السماح باستمرار الإفلات من العقاب.

وفي هذا اليوم وقبل كل شيء، وفي كل يوم، ومن أجل دعم السلام الدائم، ندعو إلى وضع حد للاستخدام الشنيع للعنف الجنسي وإلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان. وندعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين وإجراء تحقيقات وافية في جميع حالات العنف الجنسي وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة. ويجب علينا جميعا دعم المنظمات المعنية بمساعدة الضحايا، كما اقترحت السيدة جيال، والاستمرار في ممارسة الضغط من أجل تحقيق المساءلة سواء من خلال المحاكم الوطنية أو المحكمة المختلطة لجنوب السودان أو من خلال الجزاءات الدولية.

لكنني لا أريد التركيز فحسب على الأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات. فمن المهم أيضا التركيز على الدور الحاسم الذي يجب أن تقوم به المرأة في تحقيق السلام المستدام. وما فتئت المملكة المتحدة تضغط من أجل زيادة إشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، ونرحب بإسهامات الأطراف الفاعلة الشجاعة في المجتمع المدني، بما فيها تلك الموجودة اليوم. ونرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق السلام المبرم في شهر أيلول/سبتمبر، التي تنص على نسبة ٣٥ في المائة عل الأقل من التمثيل التنفيذي، ولكن ذلك لم يُترجم بعد إلى عمل، ونحن ندعو الأطراف إلى الوفاء بوعودها، ولكن ليس من خلال مفهوم الحصص المجرد فحسب لأننا نعلم أنه عندما تشارك المرأة بشكل حقيقي في عمليات السلام، فمن المرجح أن يستمر الاتفاق الناتج عن ذلك.

ونحن ممتنون لتمكن السيدة جيال من الانضمام إلينا اليوم. فالمجتمع المدني يقوم بدور حيوي في عملية السلام من خلال التعبير عن وجهات نظر وأصوات شعب جنوب السودان، ونحن ندعم دعوتها إلى زيادة الانخراط مع المجتمعات المحلية في جنوب السودان.

ولذلك نشعر بالقلق بأن الحيز المتاح للمجتمع المدني لا يزال يتقلص ونشجع جميع الأطراف على الدخول في حوار مفتوح مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي تمثل المرأة.

وأخيرا، من المهم أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام (S/2019/191) هو آخر تقرير من التقارير التي تصدر كل ٩٠ يوما، قبل موعد الانتقال الوارد في اتفاق أيلول/سبتمبر للسلام. ونرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن وبالتراجع في مجمل أعمال العنف، كما ذكر الممثل الخاص شيرر. ولا تزال المملكة المتحدة

ملتزمة بدعم الذين يعملون من أجل السلام، غير أنه يساورنا القلق، مثل الممثل الخاص، إزاء عدم إحراز تقدم بشأن بعض أصعب القضايا، إلى جانب تزايد أعمال العنف القبلي والعنف الجنسي.

إن النزاع هو المحرك الرئيسي للأزمة الإنسانية في جنوب السودان والأزمة المتعلقة بالحماية التي تسبب فيها الإنسان. والسلام هو الحل الوحيد. ومن الأهمية بمكان ألا يسمح مجلس الأمن والمنطقة وأطراف النزاع باستمرار بفقدان هذا الزخم وبالقضاء على الأمل في إحراز التقدم الذي أوجده اتفاق أيلول/سبتمبر. ونحث جميع الأطراف على الإسهام في زخم جديد لكفالة تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. ويجب علينا أن نعمل معا، وإلا فإننا سنواجه خطر عدم تحقيق مستقبل خال من العنف للشعب، بمن في ذلك النساء والفتيات، في جنوب السودان.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أتقدم بتهنئتي بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، الذي نحتفل فيه بالتقدم المحرز وإذكاء الوعي بشأن العمل الذي ينتظرنا لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالعودة إلى الموضوع قيد النظر، نشكر السيدة أنجيلينا نياجيما سيمون جيال والسيد ديفيد شيرر على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين بشأن الحالة في جنوب السودان.

لقد أحرز بعض التقدم، منذ التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في العام الماضي، فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد ضحايا العنف السياسي ويمكن لزعماء المعارضة السياسية التنقل بحرية في جوبا والمشاركة في عملية السلام، وعاد بعض النازحين إلى ديارهم الأصلية.

غير أن ذلك التقدم المتواضع هش ويمكن أن ينتكس بسهولة. وفي هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر، تستمر التهديدات التي تستهدف المدنيين والأزمة الإنسانية. فالعنف الجنسي يتصاعد والنزاعات القبلية ما زالت قائمة والعاملون في المجال الإنساني ما زالوا يمنعون من الوصول إلى المحتاجين. فموظفو المساعدة الإنسانية يجب أن يكونوا قادرين على التنقل بحرية وبدون قيود في تلك المناطق. وكذلك يجب على حكومة جنوب السودان أن تلتزم بالمسؤولية عن الحماية، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. وإحراز المزيد من التقدم الملموس أمر بالغ الأهمية. ويجب على الأطراف الموقعة على الاتفاق حل خلافاتها ووضع تدابير للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في الوقت المناسب. ويجب على الجهات المعنية الإقليمية والدولية أن تركز على العملية وتدعمها دعما كاملا لحل النزاع وتمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الاضطلاع بدور داعم.

وبالإضافة إلى الأزمة السياسية، فإننا نشعر بالقلق إزاء تعرض المدنيين للمخاطر وإزاء التقارير المروعة عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي. فمن غير المعقول أن يعتدى جنسيا على أكثر من ١٠٠ من النساء والفتيات في غضون ١٠ أيام في بانتيو، وأن يكون انتشار هذه الأعمال في ٢٠١٨ أعلى بكثير منه في ٢٠١٧. فهذه الانتهاكات والاختطافات وغيرها من الجرائم الجنسية تحدث باستمرار في هذا النزاع. ومن المثير للقلق أن حالات الاعتداءات هذه لم يحقق فيها أو تتم محاكمة مرتكبيها أو معاقبتهم، وأن جهود الحكومة للقضاء على هذه الأعمال غير كافية.

وذلك يقودنا إلى التساؤل عن توفر الإرادة اللازمة لإنهاء هذا الواقع المرير. فالإفلات من العقاب ينبغي أن يكون الاستثناء النادر لا القاعدة. وندعو حكومة جنوب السودان والأطراف إلى إخضاع الجناة إلى المحاسبة، بصرف النظر عن الرتبة أو الأقدمية، وتقديمهم إلى العدالة وفقا للبيان المشترك لعام ٢٠١٤، وإلى الوفاء بالتزامها بخطة عمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

ونرحب، في ذلك الصدد، بمبادرة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بوضع خطة العمل الخاصة بهم وإقرارها، ليتم إطلاقها في الأسبوع المقبل. كما نشيد بحكومة جنوب السودان على تصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ونأمل في أن يتم تنقيح خطة عمل الحكومة بشأن هذه المسألة، بحيث تتناول الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال.

كما نرحب بإنشاء المحاكم المتنقلة وبإنشاء محكمة خاصة في جوبا عما قريب للنظر في قضايا العنف الجنسي والجنساني. ومع ذلك، من الأهمية بمكان إنشاء المحكمة المختلطة المستقلة لجنوب السودان وغيرها من آليات العدالة الانتقالية، من دون تأخير. ومن الضروري كذلك توفير خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي وكفالة معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات باعتباره عنصرا رئيسيا في الاتفاق المنشط لعام ٢٠١٨.

وتقع على عاتق البعثة دعم هذه العمليات والنهوض بالإرادة السياسية لتنفيذها. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في جهود الوساطة وبناء السلام التي تقودها المرأة والشباب. وعلى الرغم من أن الاتفاق المنشط يتضمن أحكاما هامة بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك شرط ال ٣٥ في المائة كحد أدنى لإشراك المرأة في تكوين الهيئات الهامة المعنية بصنع القرار، فإن واحدة فقط من الآليات واللجان المشتركة فعلت ذلك، في حين أن اللجنة الأمنية الانتقالية ومجلس الدفاع المشترك ليس فيهما امرأة واحدة ضمن عضويتهما. إن أحكام الحصص ليست اختيارية. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف في الاتفاق إلى المضي قدما بذلك الالتزام.

لقد دمرت هذه الأزمة الظروف المعيشية للسكان وأجبرت أكثر من ٤,٢ ملايين شخص على ترك ديارهم. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩، ٧ ملايين شخص، نصفهم من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وإننا بحاجة، في ظل هذه الظروف ونحن نستعد لتجديد ولاية البعثة، إلى الإرادة السياسية والقيادة لمواجهة هذه التحديات. وقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا في جنوب السودان. وفشل اتفاق السلام أمر لا يمكن تصوره. فهو المتاح لدينا لكفالة تحقيق السلام المستدام، على الرغم من أنه ليس الأداة المثالية. وكما قال السيد شيرر، هذه هي الخطة ألف. ولا توجد خطة أخرى.

السيدة بوستامانتي (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة ونشكر ديفيد شيرر وأنجلينا جيال على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

يسرنا أن نعلم، قبل بضعة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، أن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لا يزال ساريا وأن العنف السياسي في ذلك البلد قد انخفض.

ونحن نقدر الإعراب عن الثقة المتبادلة بين الحكومة وأحزاب المعارضة المختلفة. والاجتماعات المختلفة التي تعقد في أراضي جنوب السودان هي بلا شك خطوة هامة في عملية السلام. ومع ذلك، فإننا نأسف للتقدم المتواضع في تنفيذها. ولا بد من إحراز تقدم ملموس بشأن القضايا الجوهرية لتحقيق السلام المستدام في جنوب السودان.

وقبل بضعة أشهر، دعا الأمين العام قادة جنوب السودان إلى تحقيق هدفين – إنشاء ترتيبات أمنية انتقالية وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية منشطة – كأولويات في الفترة المفضية إلى الانتقال. ونعرب عن قلقنا البالغ لعدم تحقيق أي من هذين الهدفين الأساسيين.

ونحث الأطراف على تنفيذ تلك الالتزامات في حينه. ولا تزال هناك بعض المسائل المعلقة الرئيسية، مثل إنشاء لجنة الحدود المستقلة، واعتماد مشروع قانون بشأن الإصلاح الدستوري يدمج الاتفاق في الدستور الانتقالي، واعتماد نظام الحوكمة للحكومة الانتقالية.

وفي غضون ذلك، لا تزال التوترات مستمرة في أنحاء مختلفة من البلد. ويؤسفنا أن العنف الطائفي والمواجهات بين القوات الحكومية والفصائل التي لم توقع على الاتفاق لا تزال تؤثر على السكان المدنيين. ونكرر التأكيد على أن السلام الحقيقي في جنوب السودان لن يكون ممكنا إلا من خلال الإرادة السياسية والحوار بين الأطراف كافة.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة. إذ يشكل ١,٨٧ مليون من المشردين داخليا و ٢,٢٧ مليون من النازحين في البلدان المجاورة دليلا على فداحة الحالة. يضاف إلى ذلك العقبات التي تعوق العاملين في المجال الإنساني والعنف المرتكب ضدهم وممتلكاتهم، مما يحول دون وصول المعونة إلى أشد الفئات ضعفا. ونأمل أن تكون الأطراف قادرة على ضمان بيئة أكثر أمانا.

كما نجد لزاما علينا أن ندين بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي المتفشي في جنوب السودان، خاصة ضد النساء والفتيات. وندعو الحكومة وجميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها لمعاقبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة. إن الحوادث الموثقة في بانتيو قبل بضعة أشهر هي تحذير بضرورة تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتدريب الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لكبار قادة قوات جنوب السودان للتوعية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والذي نأمل أن يتكرر على أساس منتظم. ونعتقد أنه يمكن للبعثة تقديم دعم أكثر فعالية ووقائية من خلال علاقة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها نساء والعاملة في الميدان مع المجتمعات المحلية.

واليوم، وفي مناسبة اليوم الدولي للمرأة، نؤكد من جديد رغبتنا في ألا تصبح المرأة ضحية، بل رائدة قوية في عملية تنفيذ اتفاق السلام. وعلى الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأطراف الضامنة للاتفاق، أن تكفل الوفاء بجميع التزاماته، بما في ذلك تخصيص نسبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات الحكومية التي تتخذ فيها القرارات السياسية.

علاوة على ذلك، نرحب بالأثر الإيجابي الذي أحدثه اتفاق السلام على عودة المشردين. ومع ذلك، نشدد على أهمية التأكد من أن عملية العودة وإعادة التوطين هذه تتم تدريجيا وبصورة طوعية وكريمة وآمنة وعلى أساس قرارات مستنيرة، مع مراعاة ديناميات كل مراكز حماية المدنيين والامتثال للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

وأختتم بياني منوها بالأعمال والجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ونكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس في الدعم السياسي والمتابعة المطلوبين لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في جنوب السودان، وكذلك أهمية العمل بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، على إحاطته الإعلامية وعلى العمل المتميز في ظل ظروف صعبة. كما أود أن أشكر السيدة جيال بحرارة على ملاحظاتها المؤثرة.

اليوم، أود أن أتناول ثلاثة جوانب للحالة في جنوب السودان – الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وتنفيذه؛ والحالة الأمنية والإنسانية؛ وولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

منذ التجديد الأخير للولاية في آذار/مارس ٢٠١٨، تغير المشهد السياسي والنزاع في جنوب السودان بشكل كبير. وعلى وجه الخصوص، تهنئ بلجيكا الأطراف والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على دورها في توقيع الاتفاق في أيلول/سبتمبر

٢٠١٨. وقد أحرز تقدم على أرض الواقع منذ ذلك الحين، بما في ذلك الحد من العنف السياسي على نطاق واسع.

مع ذلك، لا تزال هناك مشاكل في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك التأخير في الموافقة على الترتيبات الأمنية. ومن الضروري أن تتفق الأطراف على رؤية مشتركة لمستقبل القطاع الأمني تجنبا للمزيد من العنف على نطاق واسع. ونجاح هذه العملية يتوقف على المشاركة المجدية للمرأة في جميع مجالات عملية السلام، لا سيما في اللجان المنشأة وفقا لاتفاق السلام. وتود بلجيكا أن تؤكد لجميع أطراف النزاع، الموقعة وغير الموقعة على السواء، أن هذا الاتفاق يمثل فرصة لتحقيق السلام الدائم في البلد.

لقد نبهنا تقرير الأمين العام (S/2019/191) إلى أن الجماعات المسلحة تواصل استهداف المدنيين وأن أزمة إنسانية غير متناسبة تؤثر على البلد بأسره، مع نزوح واحد من كل ثلاثة من جنوب السودان. وعلى الرغم من أن العنف السياسي قد انخفض، فقد اشتد العنف بين القبائل في الأشهر الأخيرة، وقتل أكثر من ٥٠٠ شخص في هذا النوع من العنف منذ بداية العام. وتحقيق فهم أفضل للأسباب الجذرية للعنف الطائفي أمر أساسي من أجل إيجاد طريقة لمعالجته على نحو أكثر فعالية.

إن النساء والفتيات في جنوب السودان لم يجنين بعد ثمار السلام، كما قالت السيدة جيال. بل على النقيض من ذلك، ازداد العنف الجنسي ضد المرأة منذ العام الماضي. ولا يمكن إيجاد حل دائم للنزاع في جنوب السودان دون معالجة عاجلة وفعالة لهذا العنف، الذي يستهدف بالأساس النساء والفتيات، بل والرجال والفتيان أيضا.

وعمليات الاغتصاب الجماعية المروعة التي ارتكبت في بانتيو في نهاية عام ٢٠١٨ هي مثال مؤسف لهذا النوع من العنف. وكشفت عن وجود ثغرات في الكشف عن حوادث العنف الجنسي والوقاية منها والتصدي لها. وبطريقة مروعة، تعرضت تسع نساء وفتيات أخريات للاغتصاب الجماعي في حادث منفصل بالقرب من بانتيو قبل بضعة أسابيع. والحاجة إلى الانتصاف لهؤلاء النساء حقيقية، ونشجع البعثة والمجتمع الدولي على دعم مكافحة الإفلات من العقاب على تلك الأفعال بكل الوسائل الممكنة.

وفي غضون بضعة أيام، سنجتمع حول هذه الطاولة لاعتماد مشروع قرار بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن حماية المدنيين يجب أن تظل المهمة ذات الأولوية للبعثة ويجب أن تكون أولوية في جميع القرارات المتعلقة باستخدام الموارد من قبل البعثة. وإعادة تشكيل مواقع حماية المدنيين، التي ألمح إليها آخرون، لن يكون ممكنا إلا بموجب الشروط التالية.

أولا، يجب أن تكون الظروف مؤاتية حقا في مناطق العودة. ثانيا، يجب وضع استراتيجية طويلة الأجل تحدد حلولا مستدامة لجميع المشردين، بمن فيهم اللاجئون. ثالثا، ينبغي عدم السماح للأشخاص المشردين بالعودة إلى القرية أو البلدة الأصلية ما لم يكن انتقالهم طوعيا ومستنيرا وآمنا وكريما.

رابعاً، يجب دعم الجهود الموجهة إلى العودة بالتخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية.

ويجب أن تواصل البعثة توفير الحماية والأمن في مواقع حماية المدنيين حتى يتم استيفاء الشروط الأربعة المذكورة. ونودّ أيضاً أن نرى زيادةً في دوريات البعثة خارج المواقع. وبالإضافة إلى توفير الحماية المادية، نشجّع البعثة على استخدام المجموعة الكاملة من آليات حماية المدنيين العزل، بما في ذلك المشاركة المجتمعية، والوساطة المحلية، والخفارة المجتمعية، ورصد حقوق الإنسان، وتحليل المعلومات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمَي الإحاطتين اليوم: الممثل الخاص للأمين العام

السيد ديفيد شيرر، والسيدة أنجيلينا نياجيما سيمون جيال، على المعلومات التي شاطرانا إياها في إحاطتيهما.

يمثّل توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان معلماً هاماً نحو تحقيق السلام في جنوب السودان. وعلى الرغم من أننا نرحّب بالخطوات التي اتُّخذت من أجل تنفيذ الاتفاق في الأشهر الأخيرة، إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن العديد من أحكامه الأساسية، مثل وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية واختتام أعمال لجنة الحدود المستقلة، لم تُنفَّذ حتى الآن، في حين لا يجري التقيد بالجداول الزمنية التي حددها الاتفاق. وفي الوقت نفسه، نرى مؤشراً طيباً في احترام وقف إطلاق النار الدائم إلى حد كبير في جميع أنحاء الجنوب السودان وأن أطراف الاتفاق قد واصلت تدابير بناء الثقة. وندعو بقوّة جميع الجهات الفاعلة غير الموقّعة إلى الانضمام لعملية السلام.

وبينما نرحّب بالتحسن الشامل في الحالة الأمنية، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تزايد مستويات العنف القبلي والتوترات المستمرة. إن المسألة الرئيسية التي تبعث على القلق البالغ هي العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في جنوب السودان. ونشعر بالجزع إزاء الهجمات الشنيعة في بانتيو وحولها وندين بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب من جانب أطراف النزاع في جنوب السودان. ونشعر أيضاً بقلق عميق إزاء التقرير الأخير للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان (A/HRC/40/69) واستنتاجاته أن استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي، قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

وأودّ أن أكرر التأكيد على أن العنف ضد النساء والفتيات في جنوب السودان يجب أن ينتهي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وننضم إلى الأمين العام في دعوته الحكومة إلى عدم ادخار أي جهد في تقديم الجناة إلى العدالة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ونحن على اقتناع بأنه لن يكون هناك سلام دائم دون مشاركة الجميع. وندعو الأطراف السياسية الفاعلة في جنوب السودان إلى تطبيق أحكام اتفاق السلام فيما يتعلق بتمثيل المرأة في هيئات ومؤسسات الفترة قبل الانتقالية والفترة الانتقالية وغيرها من هيئات ومؤسسات صنع القرار. نحن نعتقد أن مشاركة المرأة في العملية السياسية في جنوب السودان أمر لا غنى عنه. كما نرى حاجة إلى الإدماج الحقيقي للشباب والمجتمع المدني السوداني الجنوبي في عملية السلام. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن اتفاق السلام لن يحظى بفرصة للاستدامة إلا بضمان تنفيذه الشامل.

إن العمل على الصعيد الإقليمي هو أحد العوامل الهامة الأخرى الحاسمة الأهمية لاستدامة السلام في جنوب السودان. وقد أثنينا على مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودولها الأعضاء في التوسط في إبرام اتفاق السلام، وما زلنا نعتقد أن دور المنطقة في كفالة تنفيذ الاتفاق أمر لا مبالغة في تقدير أهميته. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام جنوب السودان. ومن أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي فمن الأهمية بمكان ضمان استمرار المشاركة الإقليمية في رصد التقدّم المحرز ومساءلة أطراف الاتفاق.

تتطلّب الحالة الإنسانية المتردية في جنوب السودان منا الاهتمام الكامل. إن حجم المجاعة في جنوب السودان هائل نتيجة تدمير النباتات والبذور في السنوات السابقة. وإذا لم تُقدَّم المساعدةُ الإنسانية، فإن الكثير من الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة سيواجهون خطر المجاعة. ينبغي أن تُعالَج هذه المسألة بأكبر قدر من الأهمية، لا من جانب المجتمع الدولي فحسب، بل ومن جانب جميع الأطراف في الاتفاق – وعلى رأسها حكومة جنوب السودان.

وأودّ، عشية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أن أتفق مع الأمين العام في أنّ الولاية الحالية للبعثة

لا تزال صالحة وبأنه ينبغي تعديلها لتمكين البعثة من دعم عملية السلام بطريقة مرنة.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة لضمان حماية المدنيين وتهيئة بيئة مواتية للجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدة، وكذلك بأن أشكر الممثل الخاص مرة أخرى.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلّم بالإنكليزية): إن جنوب السودان اليوم قد بات أفضل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٨.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد وترؤس جلسة اليوم. ونود أن نشكر بلدكم العظيم على السماح لك برئاسة جلستنا في اليوم الدولي للمرأة. إنه لتقدير عظيم لفرنسا.

ونودّ أيضاً أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الشاملة وعلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أرض الواقع. وإننا نطلب إلى السيد شيرر أن ينقل تحياتنا وتقديرنا إلى كل النساء العاملات في البعثة على الخدمات التي يقدمنها إلى شعب جنوب السودان لتحقيق السلام في البلد. إننا نُقدّر خدمة النساء في البعثة وجميع العاملات في الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم في ظروف مختلفة.

ونشكر السيدة أنجيلينا نياجيما سيمون جيال، المؤسِّسةُ والمديرة التنفيذية لمؤسسة ”استعادة الأمل في جنوب السودان“، على ما قدمته من مساهمة نيّرة. كما نطلب إليها أن تنقل شكرنا إلى الآلاف من النساء العاديات في المنظمات الشعبية على جهودهن التي لا تكل وإسهاماتهن لجعل جنوب السودان أكثر أماناً للجميع.

وأودّ أيضاً أن أرحّب بزميلي وصديقي ممثل جنوب السودان في المجلس. وأتطلّع بودّ إلى بيانه في وقت لاحق.

تُشيد جنوب أفريقيا بالدور المتواصل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية السلام في جنوب السودان. لقد فعل قادة تلك المنطقة كل ما هو ممكن لتحقيق البيئة الأفضل الحالية في جنوب السودان. وكما قال السيد شيرر في وقت سابق، فالأحزاب السياسية تتحرك بحرّية في جميع أرجاء جنوب السودان، وتزور المجتمعات المحلية، وتتحدث إلى مؤيديها وتعمل على الإلمام بتطلعات شعب جنوب السودان.

وعلى نحو ما قال أيضا في وقت سابق، فإن أبناء جنوب السودان يجتمعون بشكل سلمي على نطاق المجتمعات المحلية في البلد للحوار بشأن السلام الذي ينشدونه في السودان. وقد بدأنا نرى عودة النازحين داخليا واللاجئين بشكل مطرد. وبدأت رحلة العودة إلى الديار. ويتمثل دور المجلس في العمل على ضمان استمرار تلك الرحلة وعودة السودانيين إلى أراضيهم ليعيشوا حياة طبيعية. ويتعين على المجلس الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية وتشجيع قادة الإيغاد على مواصلة بذل الجهود لضمان ألا تكون هناك رجعة عن عملية السلام في جنوب السودان. وينبغي أن يواصل المجلس دعم ديفيد شيرر وفريقه في مواصلة أعمالهم الجيدة وفي معالجة القضايا المعلقة التي تحدث عنها. وثمة قاعدة. وأعتقد أنهم يمكنهم التحرك الآن للتعامل مع تلك القضايا.

وينبغي للمجلس أن يتناول القضايا التي أبرزتها شقيقتنا السيدة أنجيلينا جيال، التي قالت إن علينا أن نأخذ الشواغل والمشاركة والموارد المحلية والشعبية في عملية السلام في جنوب السودان بعين الاعتبار. كما ذكرت أنه بفضل الجهود الشعبية، أمكن ترسيخ عملية السلام بشكل متين في أوساط المجتمعات المحلية والقبائل في جنوب السودان. ومن جانبها، ترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي للمجلس أن يأخذ ما يمكن أن تفعله القاعدة الشعبية على محمل الجد. وهذه حجة مقنعة للغاية قدمتها السيدة جيال باسم القواعد الشعبية في جنوب السودان.

ترحب جنوب أفريقيا بتوقيع الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السابقين وتحالف المعارضة في جنوب السودان على الاتفاق النهائي المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ونسلم بأهمية الاتفاق المنشط بوصفه خطوة إيجابية نحو تهيئة بيئة مواتية للدخول في حوار بناء والانخراط في العمليات الديمقراطية اللازمة للعمل من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في جنوب السودان.

ويرحب وفد بلدي بالدبلوماسية المكوكية والجهود التي قام بها رئيس إريتريا، أسياس أفورقي، ورئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، في الآونة الأخيرة في محاولة لتقديم الدعم وضخ الحياة من أجل الحفاظ على الزخم في تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان. ويبدو أن المناقشات مع الرئيس سلفا كير كانت إيجابية للغاية.

وكانت الزيارة التي قام بها الزعيمان في غاية الأهمية، إذ أنها أبرزت الدور القيادي الذي يضطلع به القادة الأفارقة في تحقيق السلام في منطقة مضطربة للغاية من خلال الحلول والمشاركة الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن يعم التقارب بين إثيوبيا وإريتريا المنطقة وأن يحرك عمليات السلام فيها صوب التوصل إلى تسوية.

وفي هذا الصدد، نشجع حكومة جنوب السودان، شقيقتنا، وغيرها من الأطراف على بذل كل ما في وسعها لاستكمال إنشاء الآليات واللجان المنصوص عليها في الاتفاق، ولا سيما خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. وتمثل عودة نائب الرئيس رياك مشار إلى جنوب السودان قبل أيار/مايو أمرا في غاية الأهمية لضمان تنفيذ الاتفاق.

ومن جانبها، ستواصل جنوب أفريقيا أداء دور رئيسي في دعم عملية السلام في جنوب السودان من خلال جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس رامافوسا بصفته رئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان ونائب الرئيس مابوزا بصفته المبعوث الخاص لرئيسنا إلى جنوب السودان. وتهدف هذه الجهود دائما إلى تكملة العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لا أن تحل محلها. وتلاحظ جنوب أفريقيا بقلق أن مشهد السلام في جنوب السودان لا يزال هشا لحد ما في بعض المناطق بالنظر إلى انعدام الموارد في مناطق أخرى.

وعلى الصعيد الإنساني، تحث جنوب أفريقيا الجهات الدولية المعنية على المساهمة بصورة مجدية في إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، ولا سيما نظرا لأن الناس بدأوا يعودون إلى مجتمعاتهم المحلية. كما نناشد تقديم أموال من أجل إعادة النازحين داخليا وغيرهم من العائدين إلى الوطن وإعادة توطينهم.

كما تود جنوب أفريقيا أن تدعو جميع الشركاء الدوليين إلى تعبئة وتقديم الموارد والخبرات ذات الصلة لدعم تنفيذ الاتفاق. ونؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تمشيا مع توصية الأمين العام. ونرى أن استمرار وجود البعثة أمر بالغ الأهمية لكفالة التنفيذ المحايد للاتفاق المنشط ولتوفير الدعم من أجل حماية المدنيين الأبرياء من ويلات النزاع المسلح، على نحو ما ذكر الزملاء.

أخيرا، فيما يتعلق بالعنف الجنسي، الذي يؤثر على النساء والفتيات، كما قال العديدون، بمن فيهم السيدة أنجلينا جيال، فإنه مما يُشجعنا العمل الذي تقوم به الحكومة والبعثة من خلال المحاكم الخاصة في بناء قدرة نظام العدالة على مكافحة العنف الجنسي في جميع مناطق النزاع. وهذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة اليوم، إذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة. كما ينبغي أن يُذكرنا بأهمية كفالة إشراك المرأة في صنع السلام.

إن التغيير إلى الأفضل في جنوب السودان أمر ممكن من خلال عمل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الإيغاد والشركاء والمجتمعات المحلية.

كما قلت في البداية، جنوب السودان اليوم أفضل مما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٨. وأتمنى لجميع النساء في جميع أنحاء العالم يوما دوليا سعيدا للمرأة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): اليوم هو اليوم الدولي للمرأة. إلى جميع زميلاتي اللائي يحضرن وإلى جميع النساء من حفظة السلام اللائي يخدمن في بعثات في جميع أنحاء العالم، أود أن أتقدم بالتحية لكن في يومكن هذا وأن أعرب لكن عن تقديري البالغ.

والصين تتقدم بالشكر إلى السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على إحاطته الإعلامية. كما تقدر الصين الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة جيال.

وقعت حكومة جنوب السودان وجماعات المعارضة الرئيسية على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ليصل نور السلام إلى شعب جنوب السودان. والصين يسعدها أن تشير إلى أن الحالة في جنوب السودان خلال الأشهر القليلة الماضية استمرت في التحسن. وما فتئت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام تبذل الجهود لتنفيذه. وقد تم الحفاظ على وقف إطلاق النار في أجزاء كبيرة من جنوب السودان. وانخرطت حكومة جنوب السودان في إجراء مشاورات مكثفة وعميقة مع المعارضة بشأن الترتيبات السياسية والأمنية للفترة الانتقالية وقد اتخذت العديد من التدابير الرامية إلى زيادة الثقة المتبادلة. وعقدت الأطراف في جنوب السودان حوارا وطنيا في واو من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس. وبدأ الأشخاص المشردون واللاجئون في بعض أنحاء البلد بالعودة إلى ديارهم.

لكن في الوقت نفسه لا يزال تنفيذ اتفاق السلام يواجه العديد من الصعوبات. فقد كان هناك تأخير في بعض الإجراءات المنصوص عليها فيه. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، تقديم المزيد من المساعدة ومواصلة المساعدة على الحفاظ على زخم عملية السلام في جنوب السودان ودفع جميع الأطراف للعمل من أجل المضي قدما في تنفيذ الاتفاق. وتود الصين التشديد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تتحمل الأطراف في جنوب السودان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء احتياجات الأطراف في جنوب السودان، العمل بنشاط على توفير التمويل والدعم التقني واحترام الدور القيادي لجنوب السودان. وفي الوقت نفسه، في إطار رصد تنفيذ الاتفاق، يجب بذل الجهود لتحقيق الدور الفعال لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وآليات الرصد والتحقق واللجنة المشتركة للرصد والتقييم.

ثانيا، لا بد من بذل الجهود لتقديم الدعم الفعال للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فضلا عن بلدان المنطقة ولمواصلة تعزيز مساعيها الحميدة. ويجب أن تكون الأولوية لدفع الأطراف في جنوب السودان للتوصل إلى توافق في الآراء على وجه السرعة بشأن المسائل الرئيسية مثل تنفيذ الترتيبات السياسية والأمنية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام وحث جميع الأطراف المعنية على التوقيع على الاتفاق في وقت مبكر والمشاركة في العملية السياسية.

ثالثا، يجب بذل الجهود لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي إلى جنوب السودان ومساعدة البلد في التصدي للأمن الغذائي به، مع إيلاء الأولوية لتعزيز الواردات والزراعة ومرافق الطاقة والهياكل الأساسية والتعليم والرعاية الطبية، بغية مساعدة شعب جنوب السودان على إعادة بناء وطنه واستعادة قدرته على تحقيق التنمية.

والصين تشيد بالغ الإشادة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمساهمتها الهامة في صون السلام والاستقرار في جنوب السودان. وتؤيد تجديد ولاية البعثة وتركيزها على أولوية العمل

على مساعدة الأطراف في جنوب السودان في تنفيذ اتفاق السلام.

وما فتئت الصين تدعم السلام والتنمية في جنوب السودان، وقد ساهمت في البعثة بأكثر من ١ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين، من بينهم ٢٥ من النساء من حفظة السلام. وقدمت الصين في الشهر الماضي إلى جنوب السودان ١ ٠٠٠ طن من الأرز في المساعدة الغذائية ودفعة من العقاقير المضادة للملاريا. والصين، كعهدها دائما، تقديم الدعم الفعال وتشارك على نحو بناء في عملية السلام في جنوب السودان وستكون مساهمتنا في جنوب السودان هي تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بداية يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين الذين سبقونا في الإشادة بجميع النساء في هذا اليوم المخصص لهن. إن الكفاح من أجل الاعتراف الكامل بحقوقهن مناسب وصحيح.

وفيما يتعلق بموضوع الذي يجمعنا، يود وفد بلدي أن يشيد بمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على جودة إحاطتيهما الإعلاميتين، وهما السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة أنجلينا نياجيما سيمون جيال، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمنظمة ''استعادة الأمل'' في جنوب السودان. وتدعو الإحاطتان الإعلاميتان إلى إبداء التعليقات على عملية السلام والحالة الأمنية والمسألة الإنسانية، وختاما تنفيذ ولاية البعثة.

فيما يتعلق بعملية السلام، يرحب بلدي مرة أخرى بالتوقيع في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ويثني على الأطراف الموقعة للتدابير المتخذة لإقامة وتعزيز الثقة. وكوت ديفوار تحثها على الالتزام بشكل كامل بنجاح العملية السياسية.

وهذا هو الوقت المناسب للترحيب بعقد الاجتماعات الحالية لهيئات تنفيذ اتفاق السلام، خلال المرحلة الحالية السابقة للانتقالية، التي حضرها عدة زعماء المعارضة. غير أنه بعد ثلاثة أشهر من بدء الفترة الانتقالية، يلاحظ بلدي مع القلق التأخير في تحقيق العديد من الأهداف الهامة المزمع تحقيقها في الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

ولذلك فإن بلدي يدعو الجهات المعنية إلى المضي بسرعة في المسائل الموضوعية المتصلة بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق – وهي إدراج أحكام الاتفاق في الدستور الانتقالي وإنشاء لجنة الحدود المستقلة وتشكيل الحكومة الانتقالية ووضع الترتيبات الأمنية الانتقالية فضلا عن إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

وإضافة إلى ذلك، تود كوت ديفوار أن تنوه بالجهود التي يبذلها السيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان، للتواصل مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام فيما يتعلق بمشاركتها في العملية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتطلعات الجبهة المتحدة/جيش جنوب السودان للمشاركة في عملية السلام ويشجع الأطراف الموقعة والحكومة جنوب السودان على الاستجابة بشكل إيجابي لذلك الطلب ولجميع الطلبات المماثلة الأخرى.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، كوت ديفوار ترحب بالانخفاض في مستوى العنف واحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية عموما. غير أن بلدي يلاحظ مع الأسف تصاعد الجريمة والاشتباكات بين القبائل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويدين وفد بلدي بشدة تلك الأعمال التي يشجعها وجود الميليشيات وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب وغياب الترتيبات الأمنية الانتقالية. لذلك تدعو كوت ديفوار إلى التعجيل بنزع سلاح المقاتلين السابقين وإندماجهم الاجتماعي وإعادة إدماجهم.

إن إصلاح قطاع الأمن تدبير هام أيضا لتحقيق توحيد القوى المتحاربة من أجل إنشاء جيش منضبط يتصرف وفقا للمعايير الدولية. إضافة إلى ذلك، بما أن هيئات العدالة

الانتقالية يجب أن تُنشأ لمكافحة الإفلات من العقاب في البلد، تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى إنشاء المحكمة المختلطة في جنوب السودان وتفعيلها.

وعلى الصعيد الإنساني، ترحب كوت ديفوار بتحسن الظروف الأمنية العامة، وهو ما أتاح العودة الطوعية لعدد كبير من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية. لكن على الرغم من تلك التطورات المشجعة، فإن الأعداد التقديرية للمشردين داخليا واللاجئين لا تزال مرتفعة، حيث بلغت ١,٨ مليون و ٢,٢ مليون شخص، على التوالي. ولذا فإن بلدي يحث سلطات جنوب السودان، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والمستدامة والآمنة والكريمة لهؤلاء الأشخاص.

كما أن وفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء الخطر الحقيقي للماعة وسوء الحالة الصحية في جنوب السودان. ومنذ بداية العام، عانى ٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، تأكد تفشي وباء الحصبة في الآونة الأخيرة في ميوم في ولاية الوحدة سابقا. واستجابة لذلك، أطلقت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، حملة لتحصين حوالي ٠٠٠ ٤٠ طفل.

ويحث بلدي أيضا السلطات والجماعات المسلحة على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الفئات الضعيفة من السكان بدون عراقيل حتى يتمكنوا من تزويدها بالمساعدة التي تحتاج إليها.

فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة، تكرر كوت ديفوار تأكيد دعمها لقوه الأمم المتحدة هذه، التي تعتبر أساسية للتغلب على الأزمة وحل النزاع في جنوب السودان. ويود بلدي أن يثني على دعوة الأمين العام إلى تجديد ولاية البعثة، بل أيضا إلى تعزيزها وجعلها أكثر مرونة.

ختاما، إن كوت ديفوار، استنادا إلى تجربتها الأخيرة، تدعو جميع أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية للحوار من أجل تسوية منازعاتها. كما يدعو الحكومة إلى تعزيز الملكية الوطنية القوية لعملية ما بعد الأزمة من أجل ضمان نجاحها. وعلاوة على ذلك، نحض المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على مواصلة دعمها لحكومة جنوب السودان بغية استعادة السلام والاستقرار المستدامين في ذلك البلد.

السيد ايسونو مبانغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): هناك مثل في اللغة الإسبانية، مفاده أنه مهما كان المرء شجاعا، لا بد من أن يكون مهذبا. ولذلك أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين بتهنئة جميع النساء في العالم على هذه المناسبة الخاصة جدا، مع التفكير بشكل خاص بالنساء في بلدي. وأود أن أُذَكر بأهمية هذا اليوم، لأنه يذكرنا بمدى أهمية المرأة في حياتنا. والواقع أنه يُحْتَفل بهذه العطلة الوطنية في بلدي، غينيا الاستوائية، اعترافا بالعمل الذي تقوم به أخواتنا وزوجاتنا وبناتنا.

قبل أن أركز على الموضوع قيد المناقشة، أود أن اشكر السيد دافيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة أنجلينا نياجيما سيمون جيال، التي أنشأت منظمة استعادة الأمل في جنوب السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. وأود أيضا أن أرحب بحضور أخي السيد اكواي بون مالوال، السفير والممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة.

تعتقد حكومة غينيا الاستوائية أن التوقيع، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، كان خطوة هامة إلى الأمام على طريق عودة جنوب السودان إلى السلام الاستقرار. ولهذا السبب، أهنئ بالنيابة عن بلدي الموقعين على مضمون ذلك الاتفاق. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية

كان إنجازا بالنسبة لعملية السلام. ولذلك نشجع الطرفين على مضاعفة جهودهما للتوصل إلى اتفاق أمني عام من أجل تجميع قوات الأمن وإدماجها.

نفهم أن الحالة العامة في جنوب السودان قد تحسنت، كما اعترف بذلك سفير جنوب أفريقيا. ومع ذلك، نود أن نذكر أطراف النزاع بأن الوقت قد حان للاضطلاع بمسؤولياتها وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام بنصه وروحه وفي أوانه، وقد تبين بأن الطريقة الوحيدة الناجعة لحسم الحالة في جنوب السودان تتمثل في التوصل إلى حل سياسي تفاوضي بين الأطراف. وفي ذلك الصدد، يحدو بلدي الأمل في أن تساعد تدابير بناء الثقة التي بدأ تنفيذها في إسكات دوي المدافع. واعتقد أن عبارة ''إسكات دوي المدافع'' ينبغي أن تكون مألوفة بسبب القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذناه مؤخرا.

نأسف لاستمرار القتال المتقطع بين الحكومة وقوات المعارضة في غينيا الاستوائية، وكذلك بين جماعات المعارضة. ندين أيضا بأشد العبارات جميع الاعتداءات الجنسية على المدنيين. ونحث الأطراف، وقبل الكل الحكومة، على ألا تدخر جهدا لتقديم جميع المسؤولين عن تلك الفظائع إلى العدالة.

نرحب بتحسن الحالة الإنسانية ونشجع المانحين على مواصلة دعم الوكالات الإنسانية. إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان غير مقبولة. لذلك أحث جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، على ضمان تهيئة بيئة أكثر أمانا للعاملين في المجال الإنساني، الذين يعملون بلا كلل من أجل تقديم المساعدة إلى المدنيين الأشد ضعفا في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، نرحب بشروع بعض المشردين في العودة بالفعل إلى ديارهم.

تهنئ غينيا الاستوائية حكومة جنوب السودان وجميع أصحاب المصلحة على تقديم مصالح بلدهم على الطموح الشخصي. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، لا توجد خطة باء للاتفاقات في جنوب السودان، ولذلك لا يمكن التراجع عن العملية التي بدأت. ستقف غينيا الاستوائية دائما مع جنوب السودان في تلك الجهود.

نؤيد تجديد ولاية البعثة لأننا لا نزال نعتقد أنها جوهرية لاستقرار البلد.

في الختام، تشكر حكومتي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على جهود الوساطة والتزامها، فضلا عن رؤساء دول وحكومات أثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا على جهودهم الجماعية لتحقيق التوقيع على الاتفاق المعاد تنشيطه، ومن دون إغفال المساهمة الهامة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد العتيبي (الكويت): نرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأنتم تترأسون هذه الجلسة التي من الواضح أن لها مغزى. واعتقد أن الرسالة واضحة لجميع دول العالم. أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين سبقوني في تقديم التهنئة لجميع النساء في هذا اليوم الدولي للمرأة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والسيدة سيمون جيال، المديرة التنفيذية لمنظمة استعادة الأمل، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل أساسية.

الأولى، تتعلق بالتطورات السياسية. لقد سرنا التقدم الذي أطراف اتفاق السلام المعاد تنشيطه في جنوب السودان. ونأمل أن تستكمل الأطراف في الاتفاق العملية السابقة للعملية الانتقالية بحلول شهر أيار/مايو المقبل، على النحو المتفق عليه وبمشاركة جميع صانعي السلام، بمن فيهم المرأة كوننا نحتفل اليوم باليوم الدولي للمرأة. وندعو إلى متابعة ضمان المشاركة النشطة للمرأة، وألا يقتصر اهتمامنا بمشاركة المرأة على هذه المناسبة.

نرحب بعودة مختلف القادة السياسيين الأطراف في الاتفاق إلى جوبا، ونرحب أيضا بجهود فصائل الحركة الشعبية لتحرير

السودان نحو توحيد صفوف الحركة. ونتوق في اجتماعنا المقبل إلى الترحيب بانضمام الأطراف الأخرى غير الموقعة على الاتفاق المعاد تنشيطه.

ثانيا، ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تنعقد جلسة اليوم في وقت مهم وحساس بالنسبة للبعثة في جنوب السودان. وبينما يستمر الوضع الأمني في التحسن في جوبا ومعظم أنحاء جنوب السودان، يتعين على البعثة أن تواصل التركيز على حماية المدنيين ودعم العملية السياسية. وتؤيد الكويت هذا التوجه، وتقدر ما تحلى به وفد الولايات المتحدة من مرونة وتعاون خلال المفاوضات الجارية حول مشروع القرار من أجل تجديد ولاية البعثة.

لا يسعنا ألا أن نشكر مجددا الدول المجاورة لجنوب السودان، ولا سيما الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي سعت إلى تحقيق السلام ودعمه، وترغب في استمرار مشاركتها في قوة الحماية الإقليمية. وندعم تلك المشاركة ما دامت تجري وفق الشروط التي تنطبق على أي دولة مساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة وتحت قيادتها الموحدة.

ثالثا، الحالة الإنسانية، نرحب بإشارة السيد شيرر إلى العودة من مواقع حماية المدنيين. وهذا مؤشر إيجابي ومشجع. ونتمنى أن يستمر ذلك، فيما يتعلق بعودة النازحين أو اللاجئين بطريقة آمنة وكريمة وطوعية، بمساعدة من البعثة وشركائها لاستعادة الأمن، مثلما تسعى إليه منظمة السيدة سيمون جيال.

نكرر هنا إدانتنا لتجنيد الأطفال والعنف الجنسي في النزاع من جانب أي طرف كان، ونشدد مجددا على ضرورة تحقيق العدالة ودعم الناجين من هذه الجرائم

كما يقلقنا استمرار القتال في ولاية وسط الاستوائية. ونرغب في ضمان حرية الحركة للبعثة كما تنص عليه اتفاقية مركز القوات، وتسهيل إجراءاتها، بالإضافة إلى تمكينها من تحقيق ولايتها على أكمل وجه.

يظل السلام خيارنا الوحيد. ويمثل الاتفاق الحالي وآلياته فرصة للساسة في جنوب السودان من أجل تجديد آمال الشعب في بلده الفتي، وإنهاء دوامة النزاع والموت.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، أود بدوري أيضا، أن أتمنى مرة أخرى لكم ولسفيراتنا وموظفات الأمانة العامة، وكذلك لجميع النساء في جميع أنحاء العالم، يوما سعيدا بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

كما أود أن أعتذر بالنيابة عن فاسيلي، لأنني أعتقد أن الوفد الروسي نسي أن يحضر باقة ورد إلى عزيزتنا أنجلينا؛ فالجميع تلقى الورود من ذلك الوفد عداها. ولكن لديها ورودنا، وأعتقد أن ديمتري أيضا سيرسل إليها ورودا. أعتقد أنها تستحق باقة من الزنابق، ليس بسبب اليوم الدولي للمرأة، بل على العمل الممتاز الذي قامت به في هذا الصدد، ولا سيما من خلال عمل منظمتها لمساعدة شعب جنوب السودان. أود أيضا أن أشكرها على إحاطتها.

كذلك أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الهامة، وأن أشيد به على جهوده الدؤوبة في كفالة إسهام الأمم المتحدة الفعال في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. أرحب أيضا بأخي العزيز الممثل الدائم لجنوب السودان.

يسر وفد بلدي أن يلاحظ أن الأطراف في جنوب السودان تواصل إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن معظم المؤسسات السابقة للمرحلة الانتقالية قائمة وقد باشرت عملها. وعودة كبار زعماء المعارضة إلى جوبا للمشاركة في مختلف اجتماعات تلك المؤسسات أمر مشجع.

كما أن إندونيسيا مطمئنة بسبب التحسن في الحالة الأمنية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/191).

ووقف إطلاق النار الدائم صامد بشكل كبير، والعنف السياسي يتناقص. وقد تم ذلك بفضل التقارب بين الأطراف الذي يسرته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ويسعدني أيضا سماع التقارير التي تفيد بعودة المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، على الرغم من أن الكثيرين بقوا حيث يوجدون، وفقا لما أفاد به الممثل الخاص. ومع ذلك، هناك تطورات واتجاهات إيجابية تعكس بوضوح الثقة في حكومة جنوب السودان. ويحدونا الأمل في أن يعود كثيرون آخرون من الأشخاص المشردين داخليا، وأعتقد أنه لا بد من أخذ هذه الحقيقة الهامة في الاعتبار.

يدرك وفد بلدي التحديات العديدة التي يواجهها الأخوة والأخوات من جنوب السودان. وفي هذا الإطار، أود التركيز على النقاط الثلاث التالية:

أولا، تتفق إندونيسيا في الرأي أن الاتفاق المنشط هو الخيار الأفضل والوحيد لكفالة تحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. يجب أن نعمل على نجاحه. وأتفق أيضا مع ما ذكره ديفيد من أنه ينبغي ألا تكون هناك أي خطة بديلة، بل خطة أصيلة فحسب. ولذلك يجب على المجلس بذل جهد دؤوب لكفالة عدم تبدد الزخم الذي ولده توقيع الاتفاق، خاصة وأن جنوب السودان قد تجاوز الآن منتصف فترة ما قبل المرحلة الانتقالية.

لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية، ودمج الاتفاق في الدستور الانتقالي، وحل مسألة الحدود والولايات. وسعدت أيضا أن سمعت من ديفيد أن الاتفاق مقبول على نطاق واسع من جانب السكان. أعتقد أن هذا عامل مهم يجب أن نبذل جهدنا بصدده.

كما يحيط وفد بلدي علما بأحدث تقرير فصلي للجنة المشتركة المعاد تشكيلها للرصد والتقييم، الذي خلص إلى أن توفير التمويل والدعم التقني من الخبراء هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان تنفيذ الاتفاق المنشط. ولا تزال الحاجة إلى الدعم الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والإنمائية، أمرا بالغ الأهمية. ونشكر جميع الجهات المانحة التي قدمت تبرعات. ونأمل أن نحقق الرقم المستهدف المتوقع البالغ ١,٥ بليون دولار، وهو ما سيجعل من الممكن مساعدة أكثر من ٥ ملايين شخص محتاج، على النحو المشار إليه في الإحاطة التي قدمها السيد ديفيد.

ونشجع على مواصلة المشاركة الاستباقية للبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم عملية السلام في جنوب السودان. وبطبيعة الحال نود أن نثني، شأننا شأن الآخرين، على الهيئة لما قامت به من عمل.

ثانيا، إذ تمضي عملية السلام قدما، يجب أن يكون هناك تطورات إيجابية متناسبة على أرض الواقع، حيث يشعر المواطن العادي بمكاسب السلام. لا يزال وجود الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الموقعة يشكل مصدرا لانعدام الأمن. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الاشتباكات المستمرة المنخرطة فيها تلك الجماعات، بما في ذلك جبهة الخلاص الوطني، في الاستوائية، ويؤيد مواصلة أنشطة التواصل من جانب المبعوث الخاص لإيغاد، الذي نؤيده، مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، يساور إندونيسيا أيضا قلق بالغ إزاء انتشار العنف الجنسي، لا سيما ضد النساء والفتيات. يجب إنهاؤه. وندعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وندعو إلى تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك في نظام العدالة. وأعتقد أن فكرة المحاكم المتنقلة فكرة مبتكرة فعلا.

ويولي وفد بلدي أيضا اهتماما خاصا لاحتياجات الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جنوب

السودان، ويشدد على ضرورة كفالة إيصال المساعدة بدون عوائق.

ثالثا، تؤيد إندونيسيا تجديد ولاية البعثة لتشمل تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المنشط، بالتعاون الوثيق مع حكومة جنوب السودان. نحن نرى دورا محتملا للبعثة في بذل المساعي الحميدة وتوفير الخبرة التقنية لجميع الأطراف، بما في ذلك الآليات السابقة للمرحلة الانتقالية.

ويود وفد بلدي أن يرى البعثة تستكشف أيضا إمكانية استخدام المشاركة المجتمعية لإنجاز ولايتها، بما في ذلك تعزيز قدرتها على حماية المدنيين. لدينا العديد من الضباط العسكريين وأفراد الشرطة الإندونيسيين العاملين في الميدان كجزء من البعثة، ولدينا شرطة نسائية وحافظات سلام في الميدان. وأود أن أطلب إلى السيد ديفيد أن ينقل لهن أفضل تمنياتنا بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

وهنا أود أن أسلط الضوء على أهمية حافظات السلام في إشراك المجتمعات المحلية. وفي حالتنا، لدينا أيضا التدريب على بناء المجتمعات المحلية والمشاركة المجتمعية. أعتقد أن هذه نقطة مهمة يمكن أن تساعد أيضا في الجانب الإنمائي بحيث نفيد الإخوة والأخوات في جنوب السودان.

كما لاحظنا في تقرير الأمين العام أن البعثة ما برحت تخفف من العنف ضد المدنيين، وهو الأمر الذي يستحق الثناء، وأعتقد أن هذا ينبغي أن يستمر.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بحكومة جنوب السودان على مثابرتها وحنكتها السياسية خلال هذا الوقت العصيب. وأؤكد مرة أخرى تأييد إندونيسيا الطويل الأمد للسلام والاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك عن طريق إسهامها في البعثة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لفرنسا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته المشجعة وبعيدة النظر. يسرني أيضا غاية السرور أننا تمكنا من الاستماع للسيدة أنجيلينا جيال التي تتسم شهادتها من الميدان والتزامها الشخصي المتميز بقيمة كبيرة للغاية. لقد اتسمت إحاطتها على وجه الخصوص بأهمية بالغة اليوم، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

وقد أحطت علما مع الاهتمام بالتوضيحات التاريخية التي قدمها الممثل الدائم للاتحاد الروسي بشأن الموضوع المتعلق بيوم ٨ آذار/مارس وعلى ملاحظاته المشجعة عن الجهود التي بذلتها روسيا في مجال تمكين المرأة وتعزيز حقوقها. وهذه أيضا قضية وطنية هامة في فرنسا.

لقد كان البيانات التي أدلى بها زملائي نيرة حقا. أما بياني فسيكون محدودا ومركزا على أولويات أربع.

أولا، ينبغي لنا ألا نضيع الفرصة التاريخية التي يتيحها الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. أوضح الممثل الخاص للأمين العام أن جنوب السودان شهد تطورات هامة منذ التوقيع على الاتفاق. فقد تناقصت حدة القتال، وعموما هناك التزام بوقف إطلاق النار وتتزايد الثقة المتبادلة بين الأطراف وأصبح التزامها أقوى مما كان عليه في عام ٢٠١٥، وبدأت المعارضة العودة إلى جوبا.

إن الاتفاق المنشط هو الآن الخيار الوحيد لإنهاء الصراع. وقد رحبت به فرنسا منذ توقيعه، ونواصل دعمه بشكل كامل. ومع ذلك، وكما قال الممثل الخاص للأمين العام ببلاغة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ولا يزال هناك تأخير في تنفيذ مرحلة الفترة قبل الانتقالية في الاتفاق. ولكن هذه الفرصة التاريخية لا يجب تفويتها. وكلما تأخرت الأطراف في معالجة المسائل الصعبة، زاد احتمال أن تفقد العملية القوة الدافعة، خاصة وأن المقاتلين في الميدان قد نفد صبرهم.

وهناك ثلاثة عناصر أساسية لتسريع هذه الجهود. أولاً، يجب على الأطراف التركيز على القضايا الجوهرية في المفاوضات، لا سيما الترتيبات الأمنية ورسم الحدود الداخلية. وثانيا، من المهم أيضا احترام حصص المرأة المبينة في الاتفاق وتمكينها من المشاركة النشطة والهادفة في عملية السلام على كل المستويات وبشأن كل قضية. ونحن نعلم أن عمليات السلام التي تشارك فيها المرأة تكون أقوى، كما أشارت ممثلة المملكة المتحدة للتو. ويجب على المجلس أيضا تقييم نجاحها استنادا إلى هذا المعيار. وثالثا، يجب أن تستمر الجهود الإقليمية الرامية إلى إقناع الأطراف بتقديم تنازلات. وتبقى جهود الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية (إيغاد) حاسمة. ولدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دور تؤديه في دعم تلك الجهود، بما في ذلك، كما اقترح السيد شيرر، من خلال تقديم الخبرة والمشورة والعمل في تآزر مع جهود الإيغاد ودعمها.

وتتجلى الأولوية الثانية التي أود التأكيد عليها في أن المستوى الحالي للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، غير مقبول، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل وضع حد له. فعلى الرغم من انخفاض عدد الصدامات ذات الصلة بالنزاع، فإن العنف القبلي والجنسي لم يتراجع. وفي هذا الصدد، أود أن أُذكّر المجلس بأن لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان أشارت في تقرير حديث للغاية (A/HRC/40/69)، أعدته بتفويض من مجلس حقوق الإنسان، إلى أن طبيعة ومستوى العنف يمكن أن يشكلا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ونحن نطالب بإنهاء جميع أشكال العنف وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وقد تحدث الممثل الخاص عن المحاكم المتنقلة، التي نعتقد أنها مفيدة للغاية ونشجعه على مواصلة دعم هذا النوع من المشاريع. وينبغي إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان التي طال انتظارها في أقرب وقت ممكن بدعم من الاتحاد الأفريقي. وفي النهاية، نعتقد أن على مجلس الأمن أن يستخدم الجزاءات بشكل منهجي لمعاقبة وردع مرتكبي العنف الجنسي، وخاصة أنه أصبح الآن معيارا قائما بذاته لفرض الجزاءات والردع الفعال.

ثالثا، يجب أن نكثف جهودنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للناس في ظل استمرار تدهور الأمن الغذائي. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق في جميع أنحاء البلد. ويمثل انخفاض عدد الحوادث الإجرامية تطورا مشجعا. ويجب أن نواصل التأكيد على الالتزام بحماية العاملين في المجال الإنساني والتأكيد على أنه لا بديل عن مكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، ينبغي لنا تسهيل عودة النازحين، مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة. وكما أشار الممثل الخاص، فإن المزيد والمزيد من النازحين يريدون العودة إلى ديارهم وقد بدأت الأعداد في مواقع حماية المدنيين في الانخفاض. ومن الواضح أن هذا تطور مشجع، ونحن نؤيد اقتراحه بتشجيع البعثة على تيسير عودة النازحين داخليا، ولكن مع اتخاذ الاحتياطات. ويتعين أن نضمن أن تكون عودة الأشخاص آمنة وطوعية وكريمة وأن تتم استنادا إلى قرارات مستنيرة، وكذلك المشاركة الوثيقة للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني والنازحين أنفسهم في هذه العملية. وبهذه الروح، تشجع فرنسا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة تنظيم زيارات للنازحين إلى مناطقهم الأصلية لتمكينهم من اتخاذ قرار، عن فهم كامل، بشأن ما إذا كانت عودتهم آمنة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وسيتعاون وفد بلدنا دائما معكم ومع مجلس الأمن في ظل رئاستكم. ونشكر الأمين العام

على أحدث تقرير له عن جنوب السودان (S/2019/191). وأود أن أرحب بالسيد ديفيد شيرر وأشكره على عرضه الشجاع. وأشكر أختنا السيدة جيال على إحاطتها الإعلامية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للنساء في جنوب السودان وأفريقيا وفي جميع أنحاء العالم يوماً سعيداً وهادئاً في اليوم الدولي للمرأة. وفيما يتعلق بملاحظات صديقي سفير ألمانيا، فإننا سنصل في يوم من الأيام إلى نسبة ٥٠ في المائة، ولكن نسبة ٣٥ في المائة أفضل وأكثر تقدما بكثير مقارنة بما يحدث في العديد من البلدان، بما في ذلك عدد من الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة. وسنبلُغ ذلك.

منذ التوقيع على الاتفاق المنشط، تحسنت الحالة العامة بشكل ملحوظ في جنوب السودان عل صعيد الأمن والسلام والاقتصاد. ونحن نشهد تأثير تدابير بناء الثقة بين الموقعين، وهي شرط مسبق لإحلال السلام، في صورة عودة ووجود العديد من زعماء المعارضة في جوبا. ومرة أخرى فيما يتعلق بتعليقات السيد هويسغن، لا يزال غياب رياك مشار عن جوبا يدخل في نطاق أحكام اتفاق السلام. ولدينا فترة ثمانية أشهر تنتهي في نهاية شهر أيار/مايو. وأعتقد أن السيد شيرر كان آخر شخص قابل السيد مشار في الخرطوم، وأكد السيد مشار له أنه سيكون في جوبا قبل نهاية شهر أيار/مايو.

إن تنفيذ السلام يتقدم ببطء ولكن بثبات. ويقوم الرئيس سلفا كير ميارديت، برفقة بعض زعماء المعارضة الذين عادوا مؤخرا إلى جوبا، بجولة برية حاليا في منطقة بحر الغزال الكبرى، وهذا دليل على استتباب الأمن. وبدأت المؤتمرات الإقليمية للحوار الوطني، وانتهى أولها بنجاح في واو في الأسبوع الماضي. وسينعقد المؤتمر القادم في أعالي النيل خلال الأيام القليلة القادمة، وسيُعقد المؤتمر الوطني النهائي في منطقة الاستوائية الكبرى قبل نهاية شهر أيار/مايو. ويعود اللاجئون طواعية بأعداد كبيرة، كما يغادر النازحون داخليا مواقع حماية المدنيين بأعداد كبيرة. وثمة إشارات مبكرة بالفعل على عافي الاقتصاد. فقد أصبحت السلع الاستهلاكية والسلع بشكل عام متاحة، فيم تتراجع الأسعار في أسواق جوبا.

ولئن كانت هذه المؤشرات جيدة وإيجابية للإعلان عنها، فإنه لا يمكننا أن نظل صامتين إزاء التحديات التي لا تزال قائمة. وكلنا يعلم أن تنفيذ السلام يسير ببطء شديد بسبب عدم كفاية التمويل. ومع ذلك وفي حين نأمل في أن يستمر البعض في المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان ستواصل عملية التنفيذ باستخدام كل الوسائل والموارد المتاحة لها.

في الختام، لقد استمرت الحالة في جنوب السودان في التحسن منذ توقيع الاتفاق المنشط، والموقعون عازمون على تنفيذه بحسن نية.

وبناء على ذلك، فإننا نحث المجلس، بمن فيهم المُشكِّكون، على الانضمام للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في إقناع حركات المعارضة القليلة التي انسحبت من الاتفاق بالتوقيع عليه والانضمام إلى عملية السلام في جنوب السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.